جامعة العربي التبسي – تبسة- الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: قانون الطاقة والمناجم

بعنوان

سلطات الضبط في قطاع المناجم

إعداد الطالبتين:
-زيادي ريمة
- سايغي نبيلة

إشراف الدكتورة:
- منسل كوثـــــــــر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلغيث صبرينة	أستاذ محاضر قسم – ب -	جامعة تبسة	رئيسا
دقايشية زهور	أستاذ محاضر قسم –أ-	جامعة تبسة	مناقشا
منسل كوثر	أستاذ محاضر قسم – ب-	جامعة تبسة	مشرفا

السنة الجامعية 2024 / 2025

قسم : تبسة في:

استمارة خاصة بمذكرة نهاية التكوين
طور الماستر 2024-2025

الطالب الأول: زيادي رحمة

الطالب الثاني: سايغي نبيلة

التخصص :

عنوان المشروع الرئيسي (تحديد نوع المشروع مذكرة تخرج / مشروع مؤسسة ناشئة):

مذكرة تخرج : العنوان " سلطات الضبط في قطاع المحروقات "

عنوان مشروع المذكرة الاحتياطي:

1. سلطات الضبط في قطاع المحروقات " بوذالستان "
2. سلطات الضبط في قطاع الاقتصادي

إشراف الأستاذة

الاسم واللقب: عنسل كوثر الرتبة العلمية: مساعد "ب"

إمضاء المشرف المقترح

رأي فريق التكوين

.....

.....

.....

.....

.....

رأي اللجنة العلمية للقسم

.....

.....

.....

.....

.....

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: الحقوق

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: كوثر اللقب: منسل الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "ب"

العنوان الإلكتروني: menasselkawther946@gamil.com

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: نيبالة اللقب: سايغي تاريخ ومكان الازدياد: 1983/01/31 بوديود ولاية تيسمسيلت

البريد الالكتروني : saighinabil438@gamil.com

الاسم: وئام اللقب: زيادي تاريخ ومكان الازدياد: 1984-4-13 بـ: تبسة

البريد الالكتروني : econamhandi@gamil.com

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: سلطات الضبط في قطاع المناجم

القسم: الحقوق التخصص: الطاقة والمناجم

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة،

التاريخ: 2025/05/28

توقيع المشرف

Menassel

University of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..... سايغي بنيامة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 110256908 والصادرة بتاريخ 2018-8-5

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

الطالب ..... زيادي رتيمة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 114832949 والصادرة بتاريخ 2019/6/21

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

والمكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها : سلطات الضبط في قطاع المناجم

.....

أصرح / نصرح بشرفنا/ بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ 2025-5-28

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

جامعة العربي التبسي – تبسة- الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: قانون الطاقة والمناجم

بعنوان

سلطات الضبط في قطاع المناجم

إعداد الطالبتين:

-زيادي ريمة

- سايغي نبيلة

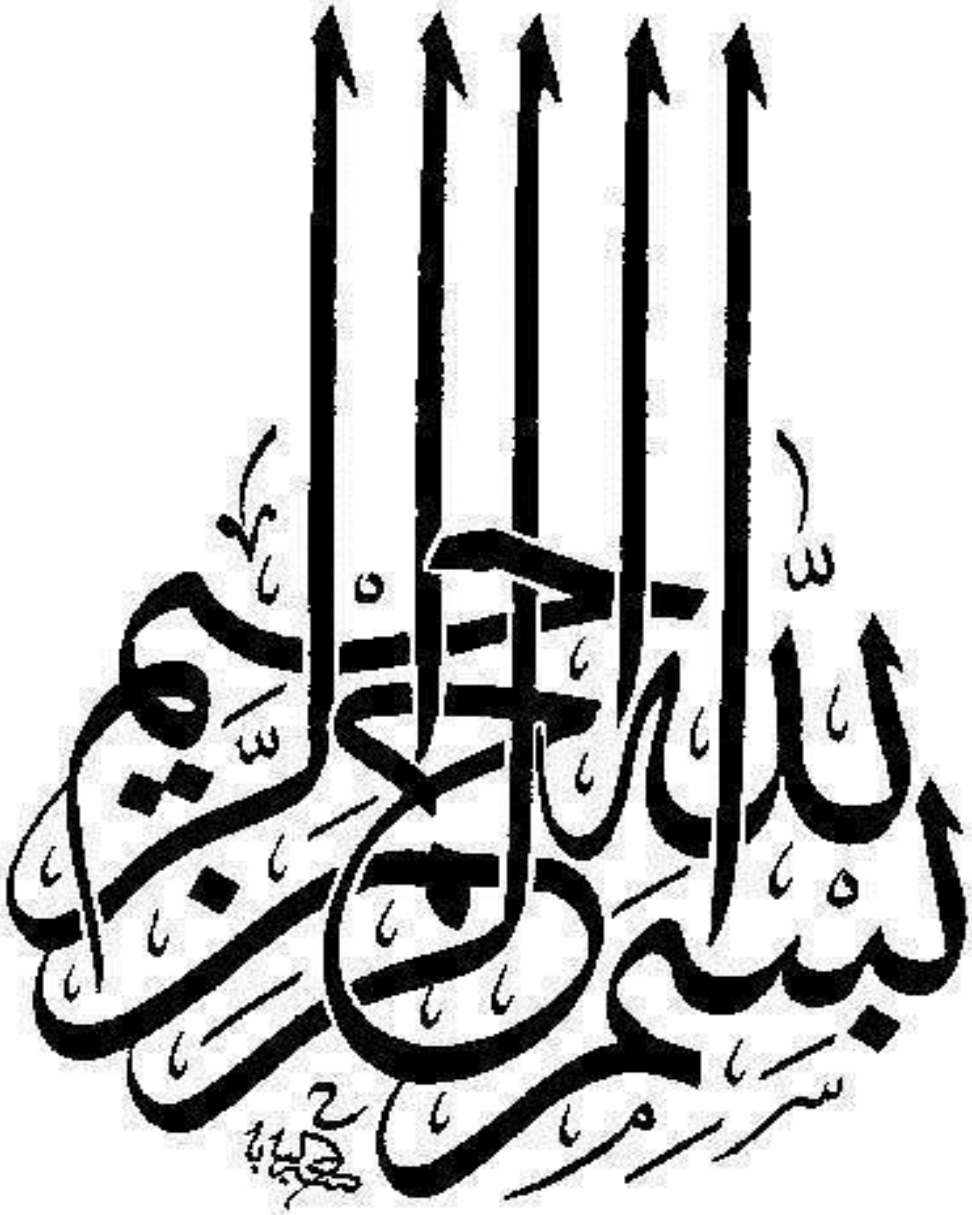
إشراف الدكتورة:

- منسل كوثـــــــــر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلغيث صبرينة	أستاذ محاضر قسم – ب -	جامعة تبسة	رئيسا
دقايشية زهور	أستاذ محاضر قسم –أ-	جامعة تبسة	مناقشا
منسل كوثر	أستاذ محاضر قسم – ب-	جامعة تبسة	مشرفا

السنة الجامعية 2024 / 2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا تدوم به النعمة وتذهب به النقمة

ويستجاب به الدعاء، ويزيد الله من فضله ما يشاء أن أعاننا على إتمام هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر وأسمى العبارات والعرفان والامتنان والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة: منسل كوثر، لإشرافها على المذكرة، وعلى ملاحظاتها القيمة، وتوجيهاتها السديدة وكان لها الفضل في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود كاملة، فجازاها الله عنا خير الجزاء وجعل عملها شافعا لها.

ونتقدم بالشكر والتقدير والاحترام والامتنان إلى اللجنة المحترمة على تواضعهما قبول مناقشة هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الكبير إلى كل من ساعدنا وقدم لنا يد العون في إنجاز هذه المذكرة فجزيل الشكر لهم جميعا.

ونتقدم بالشكر إلى عمال وأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي وكذلك إلى كل زملائنا تخصص قانون الطاقة والمناجم.

والحمد الذي تتم بنعمته الصالحات.

نبيلة و ريمة

إهداء

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء

الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح

إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى رفيقي في الحياة زوجي أطال الله في عمره

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلى من أناروا لي طريقي بدعائهم إلى

والدي حفظهم الله

إلى نور عيناي بناتي ملاك، رزان ليليان

إلى من أشد بهم أزري وسندي في الحياة أختي أنيسة وأخواتي زيدان، عبد

الجليل وخير الدين

زيادي ريمة

إهداء

إلى روح امي الزكية الطاهرة

إلى أبي ... قرة عيني ...وطريقي إلى الجنة

اللهم أعني على برهما وأرزقني رضاهما

وأجزل لهما الخير والمغفرة

يا كريم يا ودود

إلى زوجي سندي

الى بناتي اسراء و ايناس و كل عائلتي

إلى أصدقائي وزملائي الذين ساندوني من قريب البعيد

إلى أمي الحبيبة رحمك الله

أهدي لكي ثمرة نجاحي

سايغي نبيلة

مقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع المنجمي من القطاعات الهامة والاستراتيجية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وهذا بالنظر لما يتمتع به هذا القطاع من امكانات وموارد طبيعية كبيرة ما ينتج عن ذلك من فرص استثمارية هائلة وهامة في العديد من المجالات على غرار الاستثمار في مجال الصناعة او الاستثمار في مجال الطاقة.

ولا يخفى علينا بان الجزائر تعد من البلدان غنى بالثروات الطبيعية و المنجمية بمختلف انواعها على الصعيدين القاري و العالمي وهو ما يجعل القطاع المنجمي من الركائز الأساسية لانعاش وتطوير الاقتصاد الوطني.

على ان استغلال هذه الثروات وجب ان يتم وفقا لآليات تنظيمية ورقابية فعالة يكفلها إطار مؤسساتي يعمل على تطبيق مبادئ هامة مثل المنافسة والمساواة والشفافية في ادارة الاستثمارات وتوزيع المنافع وضبط القطاعات الاقتصادية بعيدا عن الاشراف المباشر للدولة ما أدى لبروز ما يسمى بسلطات الضبط وهي عبارة عن سلطات ادارية لها طبيعة خاصة تسند اليها مهمة ادارة وتنظيم ومراقبة وتأطير ومتابعة جميع الانشطة الاقتصادية على غرار انشطة قطاع المناجم في اطار ضمان الحفاظ على حرية الاستثمار من جهة وحماية موارد الدولة والمصلحة العامة من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه فان التطرق الى سلطات الضبط في القطاع المنجمي في الجزائر يدفعنا لا محالة الى التعرف على الاطر القانونية والتنظيمية التي تؤطر هذا القطاع التي عرفت تطورا كبيرا هذا بعد تبني الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي. اين سنت الدولة جملة من القوانين لتنظيم قطاع المناجم استهلت بالقانون رقم 01-10 المتعلق بقانون المناجم ثم أتبعت بالقانون رقم 14-05 وهذه قوانين عمل من خلالها المشرع على القضاء على الهيمنة الاقتصادية والبيروقراطية واحتكار السوق وفتح المجال أمام الاستثمار الاقتصادي مع خلق نظام حازم يضمن توازن هذا القطاع.

و انطلاقا مما تقدم فأن أهمية الضبط تتمثل في كونها الآلية المثلى لضمان تطبيق القانون المنجمي على أرض الواقع من خلال متابعة استغلال الموارد الطبيعية والقضاء على أي نشاط فيه مساس بالقانون أو البيئة وذلك من خلال تمتع سلطات الضبط المنجمي بصلاحيات مثل إصدار التراخيص ومراقبة ومتابعة النشاطات المنجمية لضمان الأمن البيئي.

على أنه يجب التنويه الى أن المشرع الجزائري بعد أن عوض القانون رقم 01 – 10 بالقانون رقم 14 – 05 قد تخلى عن سلطات إدارية مستقلة في قطاع المناجم ليستحدث سلطات جديدة تتولى مهمة تنظيم وضبط القطاع مع صلاحيات وتكليف مختلف على ما كان عليه سابقا.

حيث استحدث المشرع بموجب القانون 14-05 هيئات تجارية مستقلة وقلص من الصلاحيات الموكلة للوكالتين المنجميتان مع بقاء المشرع الجزائري متمسكا بضبط قطاع المناجم وهذا لأسباب منها جذب الاستثمار الأجنبي والابتعاد على البيروقراطية.

تم بموجب القانون 14 – 05 استحداث كل من وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية مع اختلاف التكييف القانوني إلى هيئة إدارية مستقلة بموجب القانون 01-10 هيئة تجارية مستقلة بموجب القانون 14-05 .

<u>أهمية الدراسة</u>:

ان القطاع المنجمي يعتبر من المجالات الأستراتجية التي تهتم بها الجزائر لما يحتويه هذا القطاع من ثروات طبيعية هائلة خارج المحروقات وهذا ما يدفعنا للبحث عن طريقة تسير هذا القطاع العام.

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إلقاء الضوء على المنظومة المؤسستية التي تُشرف على تنظيم قطاع المناجم في البلاد بأعتباره احد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني . وتسعى للكشف عن الأساليب والآليات التي تتبعها هذه المنظومة في تأطير النشاط المنجمي، حيث أن الهدف الأسمى من ذلك هو تطوير المصلحة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد، من خلال فهم كيفية عمل الهيئات التنظيمية لضمان مساهمة قطاع المناجم في الأهداف الوطنية والازدهار الاقتصادي.

اما من الناحية العملية ،فان هذه الدراسة تهدف الى تحليل الاطار التنظيمي و المؤسساتي لسلطات الضبط في القطاع المنجمي و معرفة التوجهات الحديثة لتطوير استغلال الموارد المنجمية في ظل رهانات التنمية المستدامة و الانتقال الطاقوي .

<u>أهداف الدراسة</u>:

تهدف هذه الدراسة إلى التمحيص الدقيق في الإطار التنظيمي الحاكم لسلطات ضبط القطاع المنجمي ولا يقتصر هذا التحليل على مجرد الوصف، بل يتعمق في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة

لهذه السلطات بتفصيل دقيق، حيث يرمي ذلك إلى تحقيق فهم شامل لآليات عملها وكيفية ممارستها لدورها التنظيمي، بالإضافة إلى تقييم مدى فعاليتها في إدارة هذا القطاع الاقتصادي الحيوي وتوجيهه لضمان استدامته ونموه.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع البحث إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

فالأسباب الموضوعية تتجلى في ضبط مختلف النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع ومعرفة سلطات الضبط في قطاع المناجم ومختلف القوانين التي تنظم هذا القطاع في الجزائر.

اما بالنسبة الأسباب الذاتية فتتمثل في الرغبة الذاتية في دراسة موضوع من مواضيع قانون الطاقة والمناجم وكذلك التعرف على أهم القوانين التي كرسها المشرع لتسيير قطاع المناجم بالجزائر كذلك العلاقة الوطيدة التي تجمع موضوع بحثنا بتخصص القانون الطاقة والمناجم و أيضا الرغبة في التعمق في هذا الموضوع.

صعوبات الدراسة:

أما عن الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، فقد تمثلت بشكل أساسي في ندرة المراجع المتخصصة ، فالمكتبات تعاني من شح كبير في الكتب والدراسات التي تتناول قطاع المناجم بصفة عامة، والأمر يزداد تعقيدا عند البحث عن معلومات متخصصة حول الوكالتين المنجميتين في الجزائر بصفة خاصة، مما استدعى جهدا إضافيا في جمع البيانات وتحليلها.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الضبط الإداري بصفة عامة ، وسلطات الضبط في بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الطاقة و النقل غير ان الدراسات التي ركزت على قطاع المناجم بشكل مباشر لا تزال محدودة نسبيا و من ابرز الدراسات نذكر مايلي :

– الدراسة الأولى: لـ بن الحاج زهية ، ضبط قطاع المناجم في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون تخصص قانون الاعمال .

تمثلت إشكالية في: مدى توفيق المشرع الجزائري في ضبط قطاع المناجم باعتباره من الأنشطة الاقتصادية التي تحضى بالطابع الاستراتيجي الهام بالنسبة للاقتصاد الوطني .

تكمن اهمية هذه الدراسة في دراسة موضوع الضبط الاقتصادي في المجال المنجمي بالنظر الى أهميته كونة يتعلق بمجال اقتصادي استراتيجي التي تبحث عن موارد لثروة خارج المحروقات فلا يخفى ان قطاع المناجم يعنير من اهم المجالات التي تهتم بها الدولة الجزائرية .

توصلت هذه الدراسة إلى أن المشرع الجزائري انشا هيئتين لضبط قطاع المناجم و المتمثلتان في الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية و وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر ومنحهما نفس الوصف القانوني لكن بالعودة الى صلاحيات كل وكالة على حدا فيما يخص مسالة ضبط القطاع المنجمي نجد تمييز شائع بين الوكالتين بحيث انه منح صلاحيات ضبطية للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية في حين قلص دور وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر و حصره في اعمال إدارية بحتة اكثر من كونها تتسمم بصلاحيات ضبطية .

حيث تبرز دراستنا الحاجة الى تسليط الضوء بشكل اكثر تفصيلا على الاطار التنظيمي المؤسساتي الذي يضبط نشاط القطاع المنجمي و هو ما تسعى اليه دراستنا.

– الدراسة الثانية: لـ شيبوتي راضية ،الهيئات الإدارية في الجزائر –دراسة مقارنة– رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام تخصص المؤسسات السياسية و الإدارية و تمثلت إشكالية هذه الدراسة في :هل المشرع الجزائري انشأ بالفعل هيئات مستقلة للضبط في الدولة لا تعتبر الاستقلالية تقليدا لها ؟

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع من الناحة العملية حتمية وجود إدارة او هيئات تقوم بضبط القطاع الاقتصادي للدولة و قياس درجة استقلالية هذه الهيئات .

و توصلت هذه الدراسة الى ان ظهور الهيئات الإدارية المستقلة كان كإجابة قانونية و مؤسساتية لظاهرة العولمة الاقتصادية و مطلبا للدولة الحديثة الضابطة .

ولقد حاولنا الاستفادة من هذه الدراسة للإحاطة و التعرف على الضبط الاقتصادي بشكل عام وهذا ما عالجته هذه الدراسة والى جانب اخر تسليط الضوء على القطاع المنجمي من خلال دراستنا بشكل خاص .

إشكالية الدراسة:

وبالنظر الى ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي تطرح نفسها امامنا هي: ما هو الإطار المؤسساتي الذي وضعه المشرع الجزائري لضبط قطاع المناجم ؟ و هذا ما يفرض علينا طرح تساؤولات فرعية تتمثل في : اهم الصلاحيات الممنوحة للوكالتين المنجميتان و كيف يتم توزيع الاختصاصات بين السلطات المختلفة ؟

منهج الدراسة:

وللإجابة على هذه الاشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي المرفق بأدوات التحليل لتحليل المواد والنصوص القانونية المتعلقة بهذا الموضوع.

وهذا يعني أننا لم نكتفِ بوصف الظاهرة، بل قمنا بتحليل وتفكيك المواد والنصوص القانونية المتعلقة بالموضوع بشكل دقيق ومفصل .

و من أجل دراسة هذا الموضوع و الإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم المذكرة إلى فصلين:

– الفصل الأول بعنوان: الهيئات المكلفة بضبط قطاع المناجم. والذي يحتوي على مبحثين الأول تحت عنوان الوكالتين المنجميتين لضبط قطاع المناجم و المبحث الثاني بعنوان الإدارة العامة كهيئات ضبط قطاع المناجم.

– أما الفصل الثاني بعنوان الجانب الإجرائي لضبط قطاع المناجم و الذي يحتوي بدوره على مبحثين المبحث الأول تحت عنوان صلاحيات الوكالتين المنجميتين و المبحث الثاني بعنوان المنازعات المتعلقة بالوكالتين .

الفصل الأول:

الهيئات المكلفة بضبط قطاع المناجم

الفصل الأول: الهيئات المكلفة بضبط قطاع المناجم

يعتبر قطاع المناجم من بين القطاعات الحساسة للدولة الذي يساعد على تحقيق النمو الاجتماعي والسياسي لأنه يعتبر جزءا حيويا من الاقتصاد الوطني للدولة، حيث يشكل مصدرا مهما للإيرادات والوظائف. من خلال هذه الأهمية التي يتميز بها قطاع المناجم وجب الحفاظ عليه وحمايته بغية إتمام حماية استغلاله بطريقة سليمة دون الإضرار به، من خلال تنسيق وتنظيم استغلال الموارد المعدنية بطريقة فعالة مع التركيز على حماية البيئة والمجتمع والمحيط معا.

ولتحقيق هذه الأهداف قام المشرع الجزائري باستحداث وكالتين منجميتين تقومان بتنفيذ وتطبيق الإجراءات اللازمة لتنظيم قطاع المناجم وهما:

- الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.
- وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر.

المبحث الأول: الوكالتان المنجميتان لضبط قطاع المناجم

لقد جاء انشاء الوكالتان المنجميتان تجسيدا لرغبة المشرع في الفصل بين الوظائف السيادية للوزارة الوصية و مهام التسيير التقني و الإداري و ذلك لضمان الشفافية و رفع مستوى الكفاءة في تسيير القطاع المنجمي .

بيد انه و قبل التطرق إلى الطبيعة القانونية للوكالتين المنجميتين وجب التعرض لتعريف الوكالتين المنجميتين:

على انه وجب التنويه الى ان المشرع الجزائري لم يقدم تعريفا للوكالتين المنجميتين حيث اكتفى بإدراجهما ضمن نص **المادة 37** من قانون المناجم **(14-05)**[1] التي نصت: "تنشأ وكالتان منجميتان وطنيتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تدعيان الوكالتان المنجميتان.

وكالة لتسيير المنشآت الجيولوجية تدعى في صلب النص وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر.

وكالة لتسيير الممتلكات المنجمية ومراقبة النشاطات المنجمية وتدعى في صلب النص الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية".

من خلال نص المادة يمكننا استنباط تعريف للوكالتين على أنهما هيئتان وطنيتان تعملان على تسيير وضبط القطاع المنجمي ومراقبته منحهما المشرع الجزائري سلطات وصلاحيات واسعة لممارسة مهامها نظرا لأهمية هذا القطاع.

كما يتمتعان بالشخصية المعنوية وما يترتب عليهما من استقلال المالي و أهلية تخول لهما ممارسة التصرفات القانونية و تسمح لهما بالتقاضي.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للوكالتين المنجميتين:

إن الطبيعة القانونية لهاتين الوكالتين تثير عدة تساؤلات وذلك بشأن مركزهما ضمن التنظيم الإداري للدولة وطبيعة المهام الموكلة إليهما ومدى استقلاليتهما عن السلطة المركزية هل تعتبران مؤسستين عموميتين خاضعتين للقانون الإداري أم تدخلان ضمن نطاق الطابع الصناعي والتجاري.

[1]-قانون رقم 14-05،المؤرخ في 24 فيفري ،المتضمن قانون المناجم ، ج ر ج ج ،عدد18 ،صادر في 30 مارس 2014

لتحديد الطبيعة القانونية لوكالتي المناجم يجب النظر إلى مدى انطباق حدود السلطة الإدارية عليهما، للمهام الموكلة لهما، فهي تختص بصلاحيات السلطة العامة. [1]

سواء صلاحيات رقابية أو عقابية ورغم ذلك تبقى سلطتهما محدودة بالرغم من انهما يمنحان التراخيص للممارسة الأنشطة المنجمية، وعند تنفيذ سلطتها هنا تكون تحت رأي مبرر للوالي المختص إقليميا أما بالنسبة لسحب أو تعليق التراخيص المنجمية تكون تحت رقابة الوزير المكلف بالمناجم.

أولا: أما بالنسبة للصفة الإدارية فكما سبق الذكر،فان المشرع لم يضفي الصفة الإدارية عليها رغم أنه منحها مهاما إدارية ومهام السلطة العامة، لكن حسب البروفيسور زوايمية ممارسة مهام السلطة العامة لا تعتبر دليل على منح الأشخاص الصفة الإدارية العامة. [2]

ثانيا: من جانب آخر تحمل الوكالتان الصفة التجارية من خلال الشكل التجاري الذي تتبعهما في إعداد حساباتهما، لانهما يخضعان لأحكام النظام المحاسبي التجاري الذي نظمه القانون رقم **07-11**،[3] وذلك في نص **المادة 38 من ق 14 - 05** التي تنص: **تمسك محاسبة الوكالتين المنجميتين حسب الشكل التجاري وتجب عليهما تحرير حصيلة خاصة و تخضعان لمراقبة الدولة طبقا لتنظيم الساري المفعول**[4]

فهي تخضع إلى رقابة خارجية من طرف محافظ الحسابات الذي يدعم الطابع التجاري لهما .[5]

لأن الوكالتين المنجميتين تتزود بمحافظ حسابات يتولى مراقبة حساباتها ويؤشر عليها.[6]

ثالثا: فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ بين الوكالتين وأطراف أخرى فإن الإجراءات تعتمد على نوع المنازعة.

---

[1]– أنظر المادة 38 من القانون رقم 14–05 المتضمن قانون المناجم، مصدر سابق.

[2]– رحايمية اسيا، النشاط المنجمي كنشاط اقتصادي مقنن، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن عكنون، 2011 ص 178.

[3]– أنظر المادة 38 من القانون رقم 14–05 المتضمن قانون المناجم، مصدر سابق.

[4] –Zouaimia Rachid ``Les agences de régulation dans le secteur des hydrocarbures ou Les mutations institutionnelles, en matière de régulation économique n39 -p-99.

[5]– بو الخضرة نورة، الطابع التجاري لوكالتي المحروقات ووكالتي المناجم، الية جديدة للضبط الاقتصادي، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني 2017 ص 189–205 ص 195.

[6]– أنظر المادة 38 من القانون رقم 14–05 المتضمن قانون المناجم، مصدر سابق .

إذا كانت المنازعة تنشأ بين الوكالتين وشخص من أشخاص القانون العام تطبق أحكام القانون العام، وإذا نشأت المنازعة بين الوكالة وأحد مستخدميها تطبق أحكام قانون العمل.

بالنسبة للأشخاص القانون العام تطبيق أحكام القانون العام حسب **المادة 9** ومن القانون العضوي رقم **98-01** يختص مجلس الدولة بالنظر في منازعتهما.[1]

يعتبر تمتع الوكالتين المنجميتان بالشخصية المعنوية وما يترتب عليه من أثار قانونية من أهلية وحرية التعاقد لأن هذه الأخيرة لم تمنح لهما بصريح العبارة، في وهذا ما نجده في نص **المادة 38** من القانون رقم **14-05** [2] " تخضع الوكالتان في علاقتهما مع الغير للقواعد التجارية [3] أي تسري على الوكالتين قواعد القانون التجاري فيما يتعلق بالعقود التي تبرمها، فإن الوكالتين تخضعان للأحكام المتعلقة بالقانون التجاري وتحملان الصفة التجارية بالرغم من القيود الواردة عليها من الإدارة العامة.

يتضح لنا مما سبق ذكره أنه لا يمكن ضم وكالتي المناجم ضمن الهيئات الإدارية المستقلة رغم تمتعهما ببعض المميزات الهيئات الإدارية المستقلة، كصلاحيات السلطة العامة والاستقلالية لمالية، لأنها تخضع للقانون التجاري، وهذا يتنافى مع الهيئات الإدارية التي تكون خاضعة للقانون الإداري.

فتعتبر الوكالتين ضمن النوع الجديد الذي ظهر نتيجة تطور تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي هو **الهيئات التجارية المستقلة.**

المطلب الثاني: التنظيم الهيكلي للوكالتين المنجميتين

إن المشرع الجزائري يهدف من خلال استحداث الوكالتان المنجميتان إلى تحقيق اهداف في قطاع المناجم حيث انه وضع لكل من وكالة المصلحة الجيولوجية والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية تنظيم هيكلي خاص حيث حدد المشرع الجزائري الاشخاص المكلفين بتنظيم وإدارة وتسيير وكالة المصلحة الجيولوجية وميزهم عن الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية وكان هذا الاختلاف من حيث العدد إلا أن الاحكام المسيرة للوكالتين فلقد جعلها المشرع الجزائري أحكام مشتركة بين الوكالتين.

---

[1]– فالوكالتان المنجميتان هما هيئتان تجاريتان مستقلتان تمارسان نشاطا منجميًا تحملان صفة التجارية.

القانون العضوي رقم 98–01 مؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله ج.ر. عدد 37 صادر في 31 جوان 1998.

[2]– رحايمية اسيا، النشاط المنجمي كنشاط اقتصادي مقنن، مرجع سابق ، ص 178.

[3] –Zouaimia Rachid ``Les agences de régulation dans le secteur des hydrocarbures ou Les mutations institutionnelles, en matières de régulation économique opcit -p-99.

ويقصد بالهيكل التنظيمي هو ذلك الجهاز الذي يسير الوكالتين ويقوم بأداء المهام المسندة لكل منهما ويتمثل هذا الهيكل التنظيمي في اللجنة المديرة (الفرع الاول) ومحافظ الحسابات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اللجنة المديرة

إن اللجنة المديرة يمكن اعتبارها الجهاز المكلف بتسيير الوكالتان المنجميتان فكل من الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية وكذا وكالة المصلحة الجيولوجية تسيرهما وتشرف عليهما اللجنة المديرة وهذا ما نصت عليه المادة 38 في القانون رقم **14-05** المتعلق بقانون الناجم تسير كل وكالة من الوكالتين المنجميتين لجنة مديرة. وتتكون اللجنة المديرة بالنسبة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية من الرئيس واربعة (04) اعضاء يطلق عليهم مديرين [1] أما بالنسبة لوكالة المصلحة الجيولوجية فتتكون من الرئيس وثلاثة (03) أعضاء وهنا يكمن الاختلاف العددي في عدد الاعضاء الا ان الاعضاء كلاهما يعينون بموجب مرسوم رئاسي. [2]

وهذا خلافا للقانون الملغى **(رقم 01-10)** المتعلق بالمناجم حيث ان المشرع في هذا القانون زود الوكالتين بنفس عدد الأعضاء حيث يدير كل وكالة مجلس ادارة يتكون من رئيس واربعة (4) أعضاء [3] ويمكن استخلاص مما سبق ان المشرع الجزائري لم يحدد مراكز أعضاء الوكالتين [4] بل اكتفى بتحديد عددهم فقط دون تحديد صفتهم الا انه نص على انه يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية.

واللجنة المديرة لكل من وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية تعقد مداولات ولا تعتبر هذه المداولات صحيحة الا عند حضور رئيس اللجنة المديرة وعضوين اثنين على الأقل وتتم المصادقة على هذه المداولات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين وعند تساوي عدد الاصوات فيرجح صوت رئيس اللجنة المديرة.

نجد أن المشرع الجزائري منح رئيس اللجنة المديرة صلاحيات عديدة في مواضيع مختلفة وكثيرة وتتمتع اللجنة المديرة للوكالتين بصلاحيات مختلفة فلها القيام بجميع العمليات المتعلقة بالمهام المسندة إليها والى جانب ذلك فاللجنة المديرة في وكالة النشطات المنجمية وكذا وكالة المصلحة الجيولوجية

---

[1]- أنظر الفقرة العاشرة 10 من المادة 38 من القانون 14-05، المتضمن قانون المناجم، المصدر السابق.

[2]- أنظر المادة 38 من القانون 14-05، المتضمن قانون المناجم، المصدر نفسه.

[3]- أنظر المواد 46-48-50 من القانون 01-10، المتعلق بالمناجم المؤرخ في 03 جويلية 2001، ج ر ج ج العدد38

[4]- مقراني مروى ، المركز القانوني لهيئات الضبط في القطاع المنجمي، مدكرة مكملة لنيل شهادة الماستر المهني في الحقوق ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،2023/2022، ص 09.

للجزائر تمتع بصلاحية المصادقة على النظام الداخلي الذي ينظم الوكالتين وايضا الموافقة على القانون الاساسي للمستخدمين وتحديد أجورهم بعد موافقة الوزير المكلف بالمناجم. [1]

ومن الصلاحيات التي منحها المشرع الجزائري لرئيس اللجنة المديرة ما يلي:

1 – يعتبر رئيس اللجنة المديرة للوكالتين المنجميتين بمثابة الامر بالصرف؛

2– له صلاحيات تعيين وفصل المستخدمين في الوكالة؛

3– لرئيس اللجنة المديرة صلاحية ادارة جميع الأملاك الاجتماعية للوكالة؛

4– لرئيس اللجنة المديرة صلاحية التصرف في الاملاك المنقولة وغير المنقولة مثل الاقتناء والاستبدال أو التنازل؛

5– رئيس اللجنة المديرة هو من يمثلها امام القضاء وفي الحياة المدنية [2] وله صلاحية قبول ان رفع اليد عن الرهن على المدونات ويتولى الرئيس ايضا الحجز.

والى جانب كل الصلاحيات الممنوحة لأعضاء مجلس ادارة الوكالتان المنجميتان نجد ان المشرع الجزائري وضع بعض القيود على هذه الصلاحيات الواسعة وهذه الالتزامات تتمثل في:

– مسك المحاسبة وخضوع هذه المحاسبة للرقابة وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة (04) من **القانون رقم 14 – 05 في مادته 38** على انه "تمسك محاسبة الوكالتين المنجميتين حسب الشكل التجاري ويجب عليهما تحديد حصيلة خاصة وتخضعان لمراقبة الدولة طبقا للتنظيم الساري المفعول".

– احترام السر المهني و يعرف السر المهني على انه المعلومات التي يتحصل عليها الفرد في سياق عمله او مهنته و التي يتوجب عليه الحفاظ على سريتها و عدم أفشائهاو يشمل ذلك أي تصرفات قد تضر بالحهة المعنية اذا تم الكشف عنها حيث الزم المشرع الجزائري أعضاء اللجنة المديرة للوكالتين المنجميتين على الزامية التقيد بالسر المهني عند اداء المهام والوظائف الموكلة إليهم وعند عدم التقيد بهذا المبدأ يمكن ان يتعرض مرتكبيها الى التوقيف. [3]

[1]– أنظر الفقرتين 16 و23 من المادة 38 من القانون رقم 14–05 مصدر سابق .

[2]– أنظر الفقرة 14 من المادة 38 من القانون رقم 14–05 المصدر نفسه.

[3]– أنظر الفقرة الأخيرة من المادة 37 من القانون 14–05 المصدر نفسه.

– يجب على أعضاء اللجنة المديرة للوكالتين المنجميتين التقيد بمبدأ الشفافية والاستقلالية والحياد وهذا من أجل مكافحة جرائم الفساد.[1]

– وضع المشرع الجزائري وظائف لا تتماشى مع وظيفة رئيس اللجنة المديرة الذي لا يمكن له ولأي عضو في اللجنة المديرة من ممارسة نشاط مهني او المشاركة في عهدة الانتخابات سواء كانت وطنية او محلية او امتلاك وكسب بطريقة مباشرة او غير مباشرة منافع في مؤسسة نشاطات المنجمية، وفي حالة ثبوت مثل هذه الحالات فيعتبر هذا العضو مستقبلا تلقائيا من منصبه.

الفرع الثاني: محافظ الحسابات

إن الوكالتين المنجميتين سواء كانت وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر أو الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية لكل واحد منهما محافظ حسابات يتولى هذا الأخير مراقبة الحسابات والموافقة عليها ويتم تعيين محافظ الحسابات وفقا للتشريع الساري المعمول به.[2]

وحسب نص **المادة 22 من القانون رقم 10-01** الذي يتعلق بمهن الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد فيمكن تعريف محافظ الحسابات على انه ذلك الشخص الذي يراقب ويصادق على حسابات شركات او وكالات وهيئات ومراقبة مدى تطابقها مع التشريع المعمول به ويعمل محافظ الحسابات باسمه الخاص وتحت مسؤوليته. [3]

ومن خلال التعريف سابق الذكر يمكن القول ان محافظ الحسابات ليس من أعضاء اللجنة المديرة فهو بذلك شخص مستقل ومحايد عن الوكالتين المنجميتين يؤدي وظيفته بشكل نزيه ومحايد.[4]

يتمثل دور محافظ الحسابات في التدقيق في الحسابات السنوية ومراقبها لتكون مطابقة مع تقرير التسيير الذي يقوم بإنجازه خلال السنة المالية.

ومن صلاحيات محافظ الحسابات في الوكالتين المنجميتين ما يلي:

اعداد تقارير محددة الآجال وارسالها للجمعية العامة والى الاطراف المعنية

---

[1]– بوخروبة نهاد ولعفيفي منى، الإطار المؤسساتي لممارسة النشاطات المنجمية حسب القانون 14-05، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في القانون كلية الحقوق جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015 ص 58.

[2]– المادة 38 من القانون رقم 14-05 مصدر سابق .

[3]– المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، المتعلق بمهن الخبير المحافظ ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ج.ر.ج.ج. عدد 42 صادر في 11 جويلية 2010.

[4]– بن الحاج زهية، ضبط قطاع المناجم في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2021، ص 101.

يمكن لمحافظ الحسابات إبداء رأيه فيما يخص الرقابة الداخلية التي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة المديرة.

- يقوم محافظ الحسابات بمهمة فحص وتعيين ممتلكات ووثائق وقيم الوكالتان وكذا مطابقتها للقواعد المعمول بها وتبقى مهمته الاساسية هي الرقابة.
- ضمان دقة الحسابات والالتزام بتطبيق القوانين للمساهمة في تحقيق اهداف الرقابة.

الفرع الثالث: استقلالية الوكالتين المنجميتين

يقصد بالاستقلالية قانونيا هي تحرر السلطة الإدارية وعدم خضوعها لأي وصاية أو سلطة أعلى منها، ورغم هذا التحرر إلا أنها تبقى تابعة للدولة لأنها تعمل باسمها ولحسابها .[1]

ولا يزال مظاهر استقلالية الوكالتين المتضمنين تعتمد على المعيارين العضوي والوظيفي.[2]

أولا، وفقا للمعيار العضوي: يمكن تحديد استقلالية الوكالتان المرتبطتان من خلال التركيبة البشرية للجنة المديرية، ووجود حالات التنافي مع عضوية اللجنة المديرة.[3]

حيث تنص **المادة 32 من القانون 14-05** المتعلق بالمناجم على تعدد الأعضاء كل من الوكالتين، وهذا مظهر من مظاهر الاستقلالية، إلا أنه من جانب آخر عدم نص المشرع الجزائري على المراكز القانونية لهؤلاء الأعضاء يقلص من استقلالية الوكالتان وخضوع أعضاء اللجنة المديرة لمبدأ التنافي، والذي يقصد به تنافي وظيفة اللجنة المديرة ورئيسها رئيس اللجنة المديرة أو أعضائها مع أي نشاط مهني أو عهدة انتخابية وطنية أو محلية [4] وأي امتلاك لمنافع سواء في مؤسسة في قطاع المناجم بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا، وفقا للمعيار الوظيفي: وفقا لهذا المعيار، يمكن لنا إضفاء الاستقلالية على الوكالتين من خلال ما يلي:

---

[1]- بوقندورة سامية، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص المؤسسات العمومية، كلية الحقوق الجزائر – 2007 / 2008. ص 45.

[2]- حمايدية سمير، دراسة مجلس المنافسة في ضبط السوق، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو – 2013. ص 30.

[3]- بوخروبة نهاد لعفيفي منى، مذكرة ماستر، الإطار المؤسساتي لممارسة النشاطات المنجمية، حسب القانون رقم 14-05 ، مرجع سابق ،ص 55.

[4]- بو خروبة نهاد العفيفي منى، المرجع نفسه، ص56.

اللجنة المديرة هي التي تصادق على نظامها الداخلي وبمقتضاه يحدد طريقة تنظيم وسير المستخدمين. [1]

تمتع الوكالتان بالشخصية المعنوية والتي اعترف بها المشرع في **المادة 37 من القانون 14-05** ويترتب على اكتساب الشخصية.

المعنوية نتائج وآثار وهي:

- أهلية التقاضي - أهلية التعاقد - الاستقلال المالي.

الفرع الرابع: علاقة مجلس المنافسة بسلطات الضبط في قطاع المناجم

يعتبر مجلس المنافسة هيئة مستقلة تهتم بضمان احترام قواعد المنافسة الحرة ومنع الممارسات المنافية لها مثل التواطؤ بين الشركات، وكذلك الاحتكار واستغلال الوضع المهيمن وفي المقابل توجد سلطات ضبط قطاع المناجم، فهي تعتبر هيئات مختصة بتنظيم ومراقبة النشاطات المنجمية مثل منح الرخص [2] ومراقبة الالتزامات البيئية وشروط الاستغلال وكذلك حماية الثروات الطبيعية.

فالعلاقة بين مجلس المنافسة وسلطات ضبط القطاع المنجمي تتمثل في:

1- تنظيم وتكامل [3]:

كل سلطه تشتغل ضمن مجالها لكن يجب ان يكون هناك تنسيق لضمان تحقيق المنافسة العادلة وسلطات الضبط تسهر على تنظيم دخول الفاعلين الى السوق لكن مجلس المنافسة يقوم بالرقابة على أن لا يكون التنظيم سببا في خنق المنافسة او تفضيل جهة على اخرى.

2- الرقابة المتبادلة:

يكون تدخل مجلس المنافسة إذا لاحظ أن قواعد ضبط قطاع المناجم أفضت إلى ممارسات منافية للمنافسة مثل احتكار شركة واحدة للمناجم دون سبب معقول. [4]

---

[1]- المادة 38 من القانون رقم 14-05 مصدر سابق .

[2]- قانون 15-04 المصدر نفسه.

[3]- القانون رقم 03-03 ،المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة ،ج ر ر ج ج العدد 43 الصادر في 17 جويلية 2003.

[4]- انظر المادة 32 و33 من قانون 03-03 مصدر سابق .

سلطات الضبط قد تستشير مجلس المنافسة عندما تضع انظمه او تفتح مناقصات تجنبا لخلق عراقيل تنافسيه.

الفصل بين الضبط والتنظيم الاقتصادي.

سلطات الضبط تحدد الإطار التقني والقانوني للعمل مثل معايير الاستغلال بينما نجد مجلس المنافسة يتأكد أن هذا الإطار لا يستخدم للإقصاء أو التميز غير المشروع.

3- تبادل معلومات.

هناك بروتوكولات تعاون بين المجلس وسلطات الضبط لتبادل المعطيات الحساسة حول بنية السوق والفاعلين فيه. [1] بمعنى انه أي سلطة ضبط قطاعية لها الحق ان تطلب رأي مجلس المنافسة في قضايا المنافسة من القطاع الخاص .

[1]- انظر المواد 32 و33 من القانون المنافسة المصدر السابق المادة 33 يمكن السلطات الضبطية القطاعية ان تستشير مجلس المنافسة في المسائل المتعلقة بالممارسات المنافية للمنافسة في القطاع الخاضع لضبطها.

المبحث الثاني: الادارة العامة كهيئات لضبط قطاع المناجم

بعد الاستقلال تخلت الجزائر عن التشريع الفرنسي في مجال المنجمي وصدر اول قانون جزائري ينظم هذا المجال وهو القانون رقم **84-06** أين عمل المشرع الجزائري على تحديد الهيئات التي تتولى تسيير وضبط هذا القطاع.[1]

وفي ظل الاوضاع السائدة في الجزائر في ذلك الوقت عامة حرص المشرع على ان يتماشى هذا القانون مع تلك الظروف الحساسة التي كانت تمر بها الجزائر وهذا ما انعكس على الهيئات التي تضبط قطاع المناجم وتسيره وتراقبه وحصرت في كل من الوزارة كأعلى هيئة لإدارة القطاع وتأتى بعدها هيئات أخرى لتسير هذا من أجل تحقيق فعالية في إدارة القطاع المنجمي.

المطلب الأول: الوزارة المكلفة بالمناجم

أسند التشريع الجزائري مهمة ضبط قطاع المناجم وممارسته أعمال الإدارة فيما يخص النشاطات المنجمية كنشاط البحث والاستغلال والنشاطات المتعلقة بالمنشآت الجيولوجية إلى الوزارة المكلفة بالمناجم[2] وتتمثل في وزارة الصناعة والمناجم سابقا ثم وزارة المناجم منذ سنة 2020 والتي يتولى تسييرها وزير المناجم، حيث أن المشرع الجزائري منح للوزير المكلف بالمناجم لتسيير القطاع المنجمي اساليب السلطة العامة والتي تعتبر قواعد استثنائية [3]الهدف منها هو تحقيق المصالح أين يظهر الطابع السلطوي بانفرادها بنظام قانوني خاص [4] وهذا ما سنتعرض إليه في هذا المطلب لمعرفة الوزارة المكلفة بضبط وتسير القطاع المنجمي والتي تتمثل في الوزير المكلف بالمناجم والادارة المركزية لوزارة المناجم.

الفرع الأول: الوزير المكلف بالمناجم

يمكن اعتبار الوزير المكلف بالمناجم في الجزائر بمثابة السلطة العامة للقطاع المنجمي فهو بذلك اسندت اليه العديد من المهام، في جانب آخر فهو يتمتع بالعديد من الصلاحيات عند ممارسة مهامه إما بالمشاركة جهات أخرى او عند تسيره للقطاع بالإشراف الشخصي له وهذه الاختصاصات كانت في

1-القانون رقم 84-06،المؤرخ في 07 جانفي 1984 ، والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ، ج ر ج ج العدد 02 ، الصادر بتاريخ 08 جانفي1984

[2]– أنظر المادة 36 من القانون رقم 14–05، مصدر سابق.

[3]– مرسوم تنفيذي رقم 14–241 مؤرخ في 27 أوت 2014، يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمناجم ج.ر. عدد 52 صادر في 14 سبتمبر 2014.

[4]– بن الحاج زهية، ضبط قطاع المناجم في الجزائر، مرجع سابق ،ص 132.

السابق من تخصص وزير الصناعة والمناجم الذي كان يعمل وفق المرسوم التنفيذي الصادر سنة 2014 وهذا كان قبل الفصل بين وزارة المناجم ووزارة الصناعة .[1]

وأصبح بذلك وزير المناجم الشخص الاول والذي يعتبر الوحيد مؤهلا قانونيا في كل ما يخص البحث والانتاج وتنمية الثروات والموارد المنجمية ومراقبتها والمحافظة عليها وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن المرسوم التنفيذي رقم **14-241** [2](الملغى) المحدد لصلاحيات وزير الصناعة والمناجم قد منح للوزير صلاحيات بالتنسيق والمشاركة مع جهات أخرى مثل الشركات الاقتصادية، مؤسسات الدولة – مختلف الوزارات المعنية. وعند صدور المرسوم تنفيذي رقم **20-267**[3] تم بموجبه فصل الوزارتين عن بعضهما، حدد هذا المرسوم صلاحيات الوزير المكلف بالمناجم والتي تتمثل في صلاحيات الرقابة وصلاحية تنظيم القطاع المنجمي وصلاحية مثل المنازعات المرتبطة بالقطاع.

أولا: صلاحية الرقابة لوزير المناجم

لقد منح المشرع الجزائري وقفا للمرسوم التنفيذي رقم **20-267** مهمة الرقابة على القطاع المنجمي، حيث يقوم الوزير بالرقابة على كل من:

1- يقوم الوزير المكلف بالمناجم [4] بسلطة الرقابة على ممثليه او تابعيه على المستوى المحلي وهذا ما يسمى بالرقابة على الهياكل المركزية لقطاع المناجم.

2- يقوم الوزير المكلف بالمناجم بالرقابة على الهياكل عير المركزية للقطاع المنعمين او ما يعرف بالمديريات الولائية على المستوى المحلي في الولايات وتمارس هذه المديريات الولائية نشاطها عن طريق ما يسمى بالتفويض وهذا الأخير تقوم به الوزارة مع بقاء هذه الهياكل غير المركزية خاضعة لها ولقد حدد القانون هذه المصالح غير الممركزة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم **15-141** [5].

---

[1]– تالي أحمد، النظام القانوني للأنشطة المنجمية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2014 ، ص 85.

[2]- المرسوم تنفيذي رقم 14-241 مؤرخ في 27 اوت 2014 ،يحدد صلاحيات وزير الصناعة و المناجم ،مصدر سابق.

3- المرسوم التنفيذي رقم 20-267 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 ، يحدد تنظيم الوكالة الوطنية للنشطات المنجمية و سيرها ، ج ر ج ج عدد 58 ، الصادر بتاريخ 23 سبتمبر 2020.

[4]– مدوح احمد، نجيمي عبد الرحمان، نجيمي نعاس، المركزية الإدارية وعلاقتها بالإدارة العامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 24 ص 195.

[5]– المرسوم التنفيذي رقم 15-141 المؤرخ في 28 ماي 2015 المتضمن تنظيم المقاطعة الإدارية وسيرها ج.ر. عدد 29 الصادرة في 31 ماي 2015.

3-منح المشرع الجزائري للوزير المكلف بالمناجم صلاحية الرقابة على المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بهذا القطاع وهي مؤسسات عمومية تمارس نشاطها في القطاع المنجمي.

4-لوزير المناجم سلطات الرقابة على وكالات وسلطات ضبط قطاع المناجم وتتمثل في الرقابة على الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ووكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر باعتبارهما واكلات ضبط القطاع المنجمي وهذا ما نصت عليه المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 20-276 على ما يلي: "يتولى وزير المناجم مراقبة الهياكل المركزية ..... ويسهر على حسن سير وكالات وسلطات الضبط التابعة لقطاعه"

ثانيا: صلاحية التنظيم والتشريع الممنوحة لوزير المناجم

منح المشرع الجزائري صلاحية تنظيم القطاع المنجمي للوزير المكلف بالمناجم وذلك من خلال اصدار أنظمة، اتخاذ قرارات واقتراح تدابير للمساهمة في النهوض بهذا القطاع، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة (03) والمادة الرابعة عشر (14) من المرسوم التنفيذي لسنة 2020 حيث جاء في المادة الثالثة ما يلي: " يتولى وزير المناجم مهام اعداد واقتراح والسهر على تنفيذ ما يأتي ..... - تدابير تشريعية وتنظيمية تنظيم النشاطات التي تدخل في مجال اختصاصه" وتنص **المادة 14** في الفقرة الاخيرة على ما يلي: " يبادر بأي نص ذي طابع تشريعي او تنظيمي"

ثالثا: صلاحية حل المنازعات المتعلقة بالقطاع المنجمي

جاء في المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم **20- 276** ما يلي: " يقوم وزير المناجم في المجال القانوني بما يلي: ...

- يضمن متابعة إجراءات التحكيم وتسوية المنازعات المتعلقة بقطاع المناجم" ولكن لم توضح المادة دور الوزير في مجال حل منازعات القطاع [1] ولا طبيعة النزاع.

الفرع الثاني: الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم

المرسوم التنفيذي رقم **20-268** [2] حدد كيفية تنظيم الادارة المركزية لوزارة المناجم حيث تنص المادة الاولى (01) منه على: " تشمل الادارة المركزية لوزارة المناجم تحت سلطة وزير المناجم ...."

---

[1]- بن الحاج زهية، مذكرة نيل شهادة دكتوراة، مرجع سابق ،ص 142.

[2]- المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 20-268، مصدر سابق .

وتشمل هذه الادارة المركزية عدة هياكل يمكن حصرها في:

- الامانة العامة
- الديوان
- المفتشية العامة

إضافة إلى هياكل اخرى وهي مديريات فرعية والتي تشرف على أنشطة تخص القطاع المنجمي:

اولا: الامانة العامة:

تتكون من رئيس يعمل تحت سلطة الوزير ويساعده مديران (02).

ثانيا: الديوان:

يتكون من رئيس ومساعدين وللديوان عدة مهام تتمثل في:

- العلاقات الخارجية وخاصة العلاقة مع الصحافة
- تنظيم الزيارات الاقتصادية الأجنبية.

ثالثا: المفتشية العامة:

نصت المادة الاولى **(01)** في الفقرة الثالثة من المرسوم التنفيذي **20- 268** أن المفتشية العامة يحدد تنظيمها وتسييرها مرسوم تنفيذي حيث تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم **20-269** في سنة 2020 [1] اين تضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة الصناعة والمناجم.

وطبقا لنص المادة عشرة (10) من نفس المرسوم فالمفتشية العامة تقوم بأداء المهام الموكلة لها عن طريق مفتش عام وأربعة (04) مفتشين مساعدين.

ويعمل المفتش العام في حدود الصلاحيات الممنوحة له باسم الوزير .[2]

وأهم صلاحيات المفتشية العامة هو تفتيش نشاطات القطاع المنجمي ومراقبتها من خلال:

- السهر على حسن سير الادارة المركزية والادارة غير المركزية والمحافظة على الموارد المنجمية واستعمالها بصفة عقلانية.
- التأكد من تطبيق التشريع المتعلق بصلاحية وزير المناجم.

[1]- مرسوم تنفيذي رقم 20-269 مؤرخ في 24 سبتمبر 2020 يتضمن تنظيم المفتشية العامة لوزارة المناجم وسيرها ج.ر. عدد 58 صادر في 01 أكتوبر 2020.

[2]- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-269 مصدر نفسه.

– السهر على تنفيذ قرارات الوزير.

–القيام بعمليات التفتيش

– صلاحية اقتراح توصيات للمساهمة في تحسين عمل المصالح التي تخضع للتفتيش.

–ارسال تقرير التفتيش الى الوزير.[1]

الى جانب كل الصلاحيات الممنوحة للمفتشية العامة ففي المقابل فهي ملزمة بعدم التدخل في تسيير المصالح المعنية بالتفتيش [2] وكذا الالتزام بالحفاظ على السر المهني.

رابعا: المديريات الفرعية:

إضافة الى الأمانة العامة والديوان والمفتشية العامة تتكون وزارة المناجم من سبع مديريات وهي:

- مديرية الموارد المنجمية.
- مديرية المناجم والمقالع.
- مديرية التطوير المنجمي.
- مديرية نشاطات مراقبه المطابقة.
- مديرية الاستشراف والنظم المعلوماتية والاحصائيات.
- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.
- مديرية الإدارة العامة.

ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 20–268 مهام هذه المديريات ويمكن التفصيل فيها كالاتي:

1– **مديرية الموارد المنجمية:** يسيرها مدير وتقسم الى مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للمنشاة الجيولوجية
- المديرية الفرعية للبحث المنجمي. [3]

ومن اهم صلاحياتها ما يلي:

- اعداد برامج المنشاة الجيولوجية والبحث المنجمي.

[1]– المواد 05 و06 من المرسوم التنفيذي رقم 20–269 مصدر سابق .

[2]– المواد 07 و08 من المرسوم التنفيذي رقم 20–269 ،المصدر نفسه .

[3]– نص على مهام المديريتين الفرعيتين المادة الثانية (02) من المرسوم التنفيذي رقم 20–268 ، المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 ، يحدد تنظيم الوكالة الوطنية للجيولوجيا و المراقبة المنجمية و سيرها ، ج ر ج ج العدد 58 ، الصادر بتاريخ 23 سبتمبر 2020 .

- اعداد واقتراح نصوص قانونيه ذات العلاقة بالقطاع.
- اعداد تقارير على نشاطات الموارد المعدنية.

2- **مديرية المناجم والمقالع:** تسير من طرف مدير [1] ومن مهامها:

- اعداد سياسات وبرامج للمحافظة على الممتلكات المنجمية.
- تنظيم سير النشاط المنجمي والمواد المتفجرة.
- انجاز حوصله لنشاط المناجم والمقالع.

3- **مديرية التطوير المنجمي:** تكلف هذه المديرية بـ:

- وضع الاجراءات اللازمة من اجل ضمان تطوير الموارد المعدنية وتثمينها لتطبيق استراتيجيه الاقتصاد الوطني وضمان اليقظة الاستراتيجية؛ [2]
- المساهمة في تطوير الشراكة بين المؤسسات العمومية لقطاع المناجم مع المتعاملين الخواص سواء وطنيين او أجانب؛
- تسير هذه المديرية مدير وتتكون من مديريتين فرعيتين؛
- المديرية الفرعية لتطوير الشعب المنجمية؛
- المديرية الفرعية لتطوير المواد المعدنية؛ [3]

4- **مديرية نشاطات مراقبه المطابقة:**[4] من مهامها.

- المشاركة في اعداد السياسات من اجل تطوير النشاط المتعلق بمراقبه مطابقه المركبات والمعدات؛
- تنظيم قواعد تقنيه لمراقبه المركبات والمعدات؛
- منح الاعتمادات والتراخيص في هذا المجال؛

تنظم هذه المديرية عن طريق ثلاث مديريات فرعيه:

- المديرية الفرعية لمراقبه مطابقه المركبات؛
- المديرية الفرعية لمراقبه مطابقه المعدات التي تعمل تحت الضغط؛
- المديرية الفرعية للتنظيم التقني؛

---

[1]- المادة 03 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 20-268 مصدرسابق .

[2]- بن الحاج زهية، ، ضبط قطاع المناجم في الجزائر، مرجع سابق ، ص 156.

[3]- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-268 مصدر سابق .

[4]- المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-268 المصدر نفسه .

5- **مديرية الاستشراف والنظام المعلوماتية والاحصائيات:** يسيرها مدير وتتولى ما يلي: [1]

- القيام بدراسات استشرافيه تخص القطار المنجم؛
- تقييم السياسة التي يتبعها هو ينفذها قطاع المناجم؛
- المساهمة في تطبيق قطاع المناجم من خلال دراسة الاسواق الدولية والمحلية؛
- انجاز ملخصات حول نشاط الأنظمة المعلوماتية.

6- **مديرية الدراسات القانونية والمنازعات والوثائق والمحفوظات:** تتولى المهام التالية:

- المشاركة في اعداد المشاريع النصوص التنظيمية والتشريعية التي تأتي بمبادرة من الوزارة؛
- التدخل لتسويه النزاعات في القطاع المنجمية واتخاذ كل التدابير اللازمة من اجل الوقاية من الخلافات والمنازعات في هذا القطاع؛
- احصاء وتقييم ملف النزاعات الخاصة بالوزارة؛
- المحافظة على الوثائق المتعلقة بالوزارة وكذا ارشيفها؛

وتنظم هذه المديرية عن طريق المديريتين الفرعيتين:

- المديرية الفرعية لتنظيم الوثائق؛
- المديرية الفرعية للدراسات القانونية والمنازعات. [2]

7- **مديرية الإدارة العامة:** يديرها مديرها وتتولى ما يلي:

- اعداد الميزانية الخاصة بالإدارة المركزية وغير المركزية؛
- حسن تسيير الاملاك المنقولة والعقارية؛
- تسيير الموارد البشرية التابعة للقطاعة؛

وتنظم عن طريق ثلاث مديريات فرعيه:

- المديرية الفرعية للموارد البشرية وتكوينها؛
- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة؛
- المديرية الفرعية لا داره الوسائل. [3]

---

[1]- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 20-268 مصدر سابق .

[2]- المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 20-268 مصدر نفسه .

[3]- المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 20-268 المصدر نفسه .

المطلب الثاني: الإدارة المحلية المكلفة بالمناجم.

تعتبر الإدارة المحلية على مستوى الولايات و البلديات شريكا رئيسيا في تنفيذ السياسة المنجمية و تنظيم و استغلال الثروات الطبيعية على المستوى الإقليمي و تتمثل مهام الإدارة المحلية في متابعة تطبيق الرخص المنجمية المدرجة ضمن اختصاصها .

الفرع الاول الإدارة المكلفة بالمناجم على المستوى المحلي.

مما سبق قوله في الوزارة هي أسمي هيئه في اداره وتنظيم قطاع المناجم في الجزائر لكن عمل الوزارة لا يكفي لوحده بغيه الالمام بكل جوانب قطاع المناجم من تسيير واداره ورقابه. خاصه بالنسبة للقطاع المحلي الذي يبعد عن الإدارة المركزية وعليه وجب على الدولة انشاء هياكل محليه تقوم بإدارة وتسيير وتنظيم القطاع وهي هيئات رقابيه تعمل على الحفاظ على هذا القطاع الحساس وضمان ديمومته واستمراره.[1]

وهو الحال بالنسبة للإدارة المحلية المكلفة بقطاع المناجم والمنصوص عليها بنص المادة 36 من القانون **14-05** فهي اداره محليه تمثل الإدارة المركزية لقطاع المناجم وهي مديريات التنفيذية لها تنظيمها الهيكلي. [2]

أولا: الوالي.

يعتبر الوالي ممثل للولاية ويؤدي باسم الولاية كل اعمال اداره الاملاك العمومية والحقوق التي تتمثل في ممتلكات الولاية وهو ايضا ممثل للولاية امام الجهات القضائية[3]. ومن جانب اخر يعتبر الوالي ممثلا للدولة ومفوضا للحكومة على المستوى المحلي. ولكون تعيين طرف رئيس الجمهورية ويقوم بالسهر على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتنفيذ التنظيمات والقوانين ويحترم رموز الدولة وشعاراتها على اقليم ولايته.

---

[1]- وهو ما يسمى بعدم التركيز الإداري الذي يهدف إلى توزيع الاختصاص لتخفيف العبء عن الإدارة المركزية (الحكومة) لمنح الموظفين الإقليميين سلطة البت والفصل في بعض المسائل دون الحاجة للرجوع إلى الوزير المختص.

[2]- المديرية التنفيذية تعرف على انها مصلحة خارجة للوزارة تقوم ببعض المهما الإدارية على المستوى المحلي وذلك عن طريق التفويض من الوزارة.

[3]- أنظر المواد من 102 إلى 109 من القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية ج.ر. عدد 12 صادر في 29 فبراير 2012.

وبصفته ممثل الدولة فهو مسؤول على المحافظة على النظام والامن والسكينة العمومية.

كما له دور في تنسيق وتنظيم ومراقبه نشاط المصالح غير المركزية للدولة بمختلف القطاعات الناشطة في الولاية.

غير هذه المجالات التي تستثنى من عمل الوالي متمثلة في:

- العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي.
- وعاء الضرائب وتحصيلها.
- الرقابة المالية.
- اداره الجمارك.
- مفتشيه العمل.
- مفتشيه الوظيفة العمومية.
- المصالح التي تتجاوز نشاطها بالنظر الى طبيعته او خصوصيته اقليم الولاية.

بالنسبة لقطاع المناجم منح المشرع الجزائري بموجب قانون **رقم 14-05** عدة صلاحيات تتعلق باتخاذ التدابير فيما يخص استغلال هذا القطاع على المستوى الولائي او اصدار قرارات او أكثر من ذلك فالوالي يتمتع بصلاحيه منح التراخيص.

1- التدابير التي يتخذها الوالي في مجال قطاع المناجم.

إذا كانت اشغال البحث والاستغلال المنجمين ذات الطبيعة تحتل تخل بالأمن والسلامة العمومية وكذلك بالنسبة لصلابه السكنات والحفاظ على الطرق والمحافظة على الاستغلالات المنجمية وطبقات المياه الجوفية فان الوالي المختص اقليميا يتخذ الاجراءات والتدابير التحفظية اللازمة.

وكذلك التزود بالمياه الصالحة للشرب والري واحتياجات الصناعة التي تمس بالأمن والنظافة المتعلقة بالمستخدمين العاملين في الاستغلالات المنجمية كما يقوم بهذا الصدد اعلام الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية بالتدابير التحفظية التي قام باتخاذها.[1]

1- صلاحيات الوالي في اصدار القرارات المتعلقة بقطاع المناجم.

يصدر الوالي المختص اقليميا قرارات تتمثل في الارتفاعات التي تمكن اصحاب التراخيص المنجمية من الدخول والمرور وتمرير القنوات الضرورية لمنشاته او اللي سير النشاط المنجم وذلك في حالتي الحصر.

[1]- أنظر المادة 46 من القانون رقم 14-05 مصدر سابق .

او عدم الحصول على اتفاق بالتراضي مع المعنيين. يكون هنا الترخيص من الوالي للمعني بالاستفادة على الاراضي المجاورة لحدود المساحة الممنوحة لممارسه الأنشطة المنجمية من الارتفاعات القانونية اللازمة من دخول وتمرير القنوات.[1]

2- صلاحيات الوالي بمنح التراخيص المنجمية.

تعتبر صلاحيه منحه التراخيص المنجمية من مهام الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية غير ان مكانه الوالي المختص اقليميين في منحها تعتبر مكانه مهمه لان الوكالة الوطنية هنا مقيده بموجب المادة **63 من قانون 14-05** المتعلق بالمناجم بضرورة الحصول على راي مبرر للوالي.

كما يمكن للوالي منح شخصيا التراخيص المتعلقة باستغلال مقاله لفئه من المواد المعدنية من نظام المقالع في إطار انجاز المشاريع. الهياكل الأساسية والتجهيزات والسكن المقررة في برامج تنميه الولاية ويقف ذلك على شرطين.

- الحصول على آراء المصالح المؤهلة للولاية.

الرأي المبرر للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية تبدي رأيها بعد دراسة الملف تقدمه الولاية ويتضمن وجوبا مخطط تطوير الممكن استغلاله.[2]

ومما سلف ذكره يتبين لنا الدور المهم الذي يلعبه الوالي فيما يخص قطاع المناجم من حيث تسييره وتنظيمه

الفرع الثاني المديرية الولائية للصناعة والمناجم.

تسمى ايضا الإدارة المكلفة بالمناجم وفقا للمرسوم التنفيذي رقم **15-15** [3] المنظم لها بمديرية الولاية للصناعة والمناجم.

حيث تضمن المرسوم مصالح مديرية الولاية لقطاع الصناعة والمناجم وتنظيمها طبقا **للمادة 10** منه والذي يحتوي تنظيمها الهيكلي على خمس مصالح تتوفر على مكاتب لا يزيد عددها عن ثلاثة مكاتب لكل مصلحة كما كلف المرسوم التنفيذي المديرية بعدة مهام مرتبطة بعدة مجالات مختلفة.

---

[1]- أنظر المواد 119 و120 و121 من القانون رقم 14-05 مصدر سابق.

[2]- أنظر المادة 63 من القانون 14-05 المتعلق بالمناجم، مصدر نفسه .

[3]- مرسوم تنفيذي رقم 15-15 مؤرخ في 22 جانفي 2015، يتضمن انشاء المديرية الولائية للصناعة و الناجم و مهامهما و تنظيمهما ، ج ر عدد04 الصادر في 29 جانفي 2015.

1- **مصالح مديرية الولاية للصناعة والمناجم:** تتمثل في مصلحة التقييس والقياس والمراقبة والمطابقة ومصلحة ترقيه الاستثمار والتطوير الصناعي ومتابعه مساهمات الدولة.

- مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية.
- مصلحة اداره الوسائل.

اما بالنسبة لهيكله هذه المصالح فقد ذكرت لنا الفقرة الثانية من المادة 10 من المرسوم التنفيذي 15-15 الى قرار وزاري مشترك بين كل من وزير المكلف بالمناجم ووزير المالية والمزجر المكلف بالجماعات المحلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية الذي تم اصداره سنه 2017.

أ- **مصلحة القياس والتقييس ومراقبه المطابقة:** تتكون هذه المصلحة من مكتبين.

1- مكتب متابعه التقييس والكياسة

2- مكتب الامن الصناعي ومراقبه المطابقة

ب- **مصلحة ترقيه الاستثمار والتطوير الصناعي ومتابعه مساهمات الدولة:** وتتكون هذه المصلحة من مكتبين هما.

1- مكتب التنمية الصناعية وترقيه الاستثمار.

2- مكتب متابعه مساهمات الدولة.

ج- **مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتكون هي الاخرى من مكتبين وهما.

1- مكتب تشجيع انشاء وترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مكتب دعم تنميه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

د- **مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية:** تتكون هذه المصلحة من ثلاثة مكاتب وهي.

1- مكتب المناجم والمقالع.

2- مكتب المراقبة التنظيمية لا جهزه ضغط البخار والغاز.

3- مكتب مراقبه مطابقه المركبات.

هـ- **مصلحة اداره الوسائل:** تحتوي هذه المصلحة وفقا لما جاء في المادة السابعة من القرار الوزاري المشترك المحدد لتنظيم هذه الولائية لوزارة الصناعة والمناجم من مكتبين هما.

1- مكتب المستخدمين والتكوين.

[1]- أنظر نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي 15-15 مصدر سابق.

2- مكتب الميزانية وانظمه الاعلام والتوثيق.

اما فيما يخص الاعضاء التي تقوم بإدارة هذه المكاتب فلم يحدد المشرع الجزائري كما لم يتضمن القضاء القرار الوزاري المشترك المتعلق بتنظيم المديرية الولائية لوزارة الصناعة والمناجم عدد الاعضاء التي تقوم بتنظيم وتسييرها وهذا ما ترك المجال مفتوح امام الولايات في تنظيم الإدارة الداخلية لتحديد الاعضاء التي تتولى تسيير هذه المكاتب وذلك بالنظر للفروق الموجودة بين كل ولاية وولاية من عدة نواحي.

2-مهام المديريات الولائية للصناعة والمناجم.

لقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 15-15المهام التي تلتزم الإدارة المكلفة بقطاع الصناعة والمناجم على المستوى المحلي ويشمل كل المديريات الصناعة والمناجم التي توجد في جميع الولايات على مستوى الوطن والتي ترتكز في مهام عامه تقوم بها المديريات بصفه عامه كما يبين المرسوم مهاما اخرى للمديريات تشمل مجالات خاصه.

أ- المهام التي تقوم بها مديرية الولاية للصناعة والمناجم بصفه عامه.

استنادا للمادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 15-15 تكلف مديرية الصناعة والمناجم بعدة مهام هي ضمان متابعه التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياس والامن الصناعي.

مد يد المساعدة لمؤسسات القطاع على تحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار.

المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره وترقيه الاستثمار.

السهر على جمع المعلومات التي تخص القطاع ونشرها.

العمل على تطبيق الاستراتيجيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسعى جاهده لتطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بنشاطات القطاع بالاتصال مع الأجهزة المعنية.

تنظيم السياسات في مجال قطاع المناجم. [1]

ب- المهام التي تقوم بها مديرية الصناعة والمناجم في مجالات خاصه.

نجد هذه المهام في كل من مجال التقييس والقياس. الامن الصناعي ومراقبه المطابقة. مجال التنافسية الصناعية والابتكار. مجال تطوير النسيج الصناعي وترقيه الاستثمار. وكذلك مجال تسيير

[1]- أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي 15-15 مصدر سابق .

المساهمات الدولة والخوصصة والشراكة. مجال النشاطات المنجمية والشراكة. مجال النشاطات المنجمية ومجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك مجال الاعلام. [1]

الفرع الثالث مهندسو الرقابة في قطاع المناجم.

يمثل مهندسون مناجم اول جهة رقابيه اتخذها المشرع الجزائري في اول قانون منجم جزائري والمتمثل في القانون رقم 84-06 المتعلق بالأنشطة المنجمية المعدل والمتمم. ولقد تم الغاء هذا القانون الاخير 84-06 وتم تغييره بالقانون 01-10 المتضمن قانون المناجم الذي تم اصداره في 2001. والذي أبقي مهمه الرقابة التقنية والإدارية في يد مهندسين [2] مناجم وتزامن معه استحداث هيئه اخرى ويتعلق الامر بشرطه المناجم ليأتي في سنه 2014 بموجب قانون رقم 14-05 المتضمن قانون المناجم ليضع مهمه الرقابة التقنية والإدارية في هيئه جديده سماها مهندسو شرطه المناجم.

1- مهندسو الرقابة المنجمية في ظل القانون 01-10 وقانون 14-05.

أولا - في ظل قانون 01-10.

أبقي المشرع الجزائري بموجب قانون المناجم لسنه 2001 مهندسين مناجم كهيئة للرقابة الإدارية والتقنية ومراقبه البحث والاستغلال وتكليفهم بالسهر على احترام القواعد والمقاييس الخاصة التي تضمن النظافة والامن وشروط الاستغلال والحفاظ على الاملاك المنجمية.

وبموجب المادة الثانية من القانون من المرسوم التنفيذي الذي يحدد القانون الاساسي الخاص بشرطه المناجم لان مهندسين مناجم لم يعودوا تابعين الى الوزير المكلف بالمناجم ولا الى الولاة ما ينتج عنه تمتعهم باستقلاليه أكثر اثناء تأدية وظائفهم. [3]

بموجب القانون **01-10** كلفه مهندس المناجم بمهام اخرى.

القيام بمهام المراقبة التقنية وتنفيذ مخططات التسيير البيئي وتطبيق القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بحمايه البيئة في الأنشطة المنجمية.

التزامهم بأخبار الإدارة المكلفة بالبيئة بكل حدث او عمل مخالف لقواعد البيئة.

---

[1]- أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي 15-15 مصدر سابق .

[2]- أنظر المادة 41 من القانون رقم 84-06 ،المؤرخ في07 جانفي 1984 يتعلق بالانشطة المنجمية ،ج ر عدد 05 الصادر في 31 جانفي 1984.

[3]- أنظر المادة 41 من القانون رقم 84-06 المتعلق بالأنشطة المنجمية مصدر نفسه.

كما يمكن لمهندسين المناجم في إطار صلاحياتهم وفي اي وقت زيارة لاستغلاليات المنجمية وبقايا المناجم والمعادن والمقالع وورشات البحث المنجمي وكذا المنشاة الملحقة.

لقد استحدث المشرع الجزائري بموجب **القانون 01-10 في مادته 54** من هذا القانون اضافه اعوان اخرين في مجال تنظيم الرقابة التقنية والإدارية للقطاع المناجم ويتعلق الامر بشرطه المناجم التي تتكون من سلك مهندسي المناجم التابعين للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية والذي يقوم بأداء مهامهم بعد اداء بعد اداء القسم اليمين امام مجلس قضاء الجزائر.

تعتبر شرطه المناجم في الجزائر الهيئة الرقابية المخول لها صلاحيات ممارسه الرقابة على قطاع المناجم وذلك على غرار العديد من الدول العالم التي تعتمد على شرطه المناجم لضبط القطاع.

اما بالنسبة لصلاحيات شرطه المناجم والتزاماتهم فلم يحددها المشرع في القانون **01-10**

وإنما تركها للتنظيم المحدد لقانون الاساسي لهم والذي صدر سنه 2004 بموجب المرسوم التنفيذي **رقم 14-05.** [1]

ثانيا: مهندسو الرقابة المنجمية في ظل قانون 14-05.

جاء في قانون رقم **14-05** المتضمن قانون المناجم تنشا شرطه المناجم المشكلة من سلك مهندسين مناجم التابعين للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

وجاء فيه ايضا يتولى مهندسون شرطه المناجم المنشاة بموجب **ماده 41** اعلاه بمهام الرقابة.[2]

نستنتج من هاتين المادتين ان المشرع الجزائري استحدث مهندسين شرطه المناجم بموجب القانون **14-05** حيث اعاد انشاء وتوظيف شرطه المناجم جديده وتكليفها بالرقابة على الاعمال الإدارية والتقنية للنشاطات المنجمية للجزائر بعد ان تخلى عن مهندسين شرطه المناجم التي كانت تمارس مهامها في التنظيم والرقابة في ظل القانون الملغى **01-10.**

كما ان المشرع الجزائري ألغي المرسوم التنفيذي **04-150** المحدد للقانون الاساسي الخاص بشرطه المناجم ونجد اساس الغائه لهذا المرسوم في **المواد 192 و193 من القانون 14-05 المتضمن قانون**

1- أنظر المادتين 53-55 من المرسوم التنفيذي رقم 04-150 المؤرخ في 19 ماي 2004 يحدد القانون الأساسي لشرطة المناجم ، ج ر عدد 32 الصادر في 23 ماي 2004.

2- أنظر المادتين 41 و42 من القانون رقم 14-05 المتضمن قانون المناجم مصدر سابق .

المناجم الجزائري لان المادتين تقضي بإلغاء كل الاحكام الخاصة بالقانون الرقم **01-10** المخالفة للقانون رقم **14-05** مع ابقاء سريان القوانين التنظيمية للقانون **01-10** الى غاية صدور النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون رقم **14-05**.

بذلك عمد المشرع الجزائري الى سن صلاحيات ومهام شرطه المناجم بموجب خمس مواد تضمنها القانون رقم **14-05** ما ادى الى تضييق مهام شرطه المناجم مقارنه بما كانت عليه في ظل قانون **01-10**.

فكانت المادة الاولى من قانون **14-05** المواد التي تضمنت شرطه المواجن المناجم التي نصت على انشاء الشرطة وتحديد الجهة التي تنتمي اليها والمتمثلة في الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ويعتبر اداء اليمين هو الشرط الاساسي الذي يقف امام شرطه المناجم لممارسه وضعفهم.

ولقد كلف المشرع الجزائري شرطه المناجم بعدة صلاحيات هي:

- ضمان احترام القواعد والمقاييس الخاصة التي تضمن النظافة والامن وشروط الاستغلال.
- المحافظة على الاملاك المنجمية وحماية الموارد المائية وحماية البيئة.
- إعداد التدابير الوقائية المتعلقة بالأخطار المنجمية.
- ممارسه مهام الرقابة وتنفيذ مخططات التسيير البيئية.
- تطبيق الأحكام والقوانين والنصوص التنفيذية المتعلقة بحمايه البيئة في النشاطات المنجمية.[1]
- مراقبه تقنيات التفجير.

[1]– أنظر المادة 41 من القانون رقم 14-05 المتضمن قانون المناجم مصدر سابق .

وكخلاصه فان الهدف من استحداث هيئات ضبط مستقله امام هيئات اداريه تقليديه من اجل تعزيز وترقيه النشاط المنجمي وذلك لتقريب الإدارة من المتعامل الاقتصادي المنجمي بصفه خاصه ومن عامة الجمهور بصفه عامة.

فالوكالتان المنجمتان يلعبان دورهما بصفر تكامليه وتنسيقيه مع الإدارة التقليدية في المجال المنجمي بحيث أوكلت لهما مهام تخص الجانب التقني كما ترتبط مهامهما اساسا بالجانب الميداني للقطاع كون الوكالتين المنجمتين تظلان الجهة القريبة من المتعاملين في المجال المنجمي. وفي ختام الفصل الاول ما يمكن قوله اجمالا وانه بعد احتكار قطاع المناجم من طرف الدولة الى غايه صدور القانون **01-10** الذي كرس حريه الاستثمار الوطني والاجنبي وتم استحداث وكالتين منجمتين هما الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية وبعد صدور القانون **14-05** تم تغيير اسم الوكالتين الى وكاله المصلحة الجيولوجية للجزائر والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية وتعتبر الوكالتان من الهيئات الإدارية المستقلة تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ورغم ذلك فهي لا تخضع للقوانين المطبقة على الإدارة فيما يتعلق بتنظيمها والقانون الاساسي للعمال المشتغلين بها كما انها ملزقه بمسك محاسبه الوكالتين حسب الشكل التجاري هو تخضع في علاقتها مع الغير الى القواعد التجارية اما عمالها فهم يخضعون لقانون العمل.

يضبط ويسير القطاع المنجمي الى جانب الوكالتين المنجمتين الوزارة المكلفة بالمناجم باعتبارها اداره مركزيه الى جانبها الإدارة اللامركزية المتمثلة في الوالي والمديريات الولائية

الفصل الثاني:
الجانب الإجرائي لضبط قطاع المناجم

الفصل الثاني: الجانب الإجرائي لضبط قطاع المناجم

بعد الفشل الذي شهده القطاع المنجمي في الجزائر إبان قانون **01-10** المتعلق بقانون المناجم، كان على المشرع الجزائري تدارك الأمر فعمد إلى إصدار القانون رقم **14-05** من أجل تصحيح الثغرات الموجودة في القانون **01-10** ولعل أهمها:

. عدم تحقيق الأهداف المرسومة ومساعي وآمال المشرع الجزائري في ازدهار قطاع المناجم والنهوض به سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية.

. عدم التزام المستثمرين الأجانب بالتزاماتهم لاتفاقية بينهم وبين الدولة الجزائرية مما أدى إلى تدني الإنتاج الوطني من المواد المنجمية.

. رغم وجود الآليات الرقابية قانونا إلا أنها لم تستطع تحقيق الهدف أو الفعالية الموجودة من أجلها في ممارسة مهامها على أرض الواقع.

ومما سبق أنشأت كل من الوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية وتم منحهما التكييف القانوني الموحد وكذلك منحهما الصلاحيات من أجل تحقيق الغاية المنشودة من الضبط الممارس على القطاع المنجمي.

وسنعرض صلاحيات الوكالتين المنجميتين كل واحدة على حدي في مطلبين:

1- المصلحة الجيولوجية للجزائر.

2- الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

المبحث الأول: صلاحيات الوكالتين المنجميتين

تعد الوكلتان المنجميتان من بين الهيئات العمومية المتخصصة أنشأت بهدف الاشراف على تنظيم و تطوير قطاع المناجم و ضمان استغلاله وفقا لمبادئ النجاعة الاقتصادية ، و في هذا الاطار تكتسي دراسة صلاحيات الوكالتين أهمية خاصة بالنظر الى الدور المحوري الذي تؤديه هتان الوكالتان .و عليه يتم في هذا المبحث التطرق الى الاطار القانوني المنظم لصلاحيات الوكلتان المنجميتان مع تحليل المجالات و الاشكال القانونية التي قد تعترض حسن أداء مهامها .

المطلب الأول: صلاحيات المصلحة الجيولوجية للجزائر

منح المشرع الجزائري لكل من وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر والوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية جملة من الصلاحيات تنظم وتضبط الدخول والاستثمار في النشاط المنجمي.

الفرع الأول: سلطة التنظيم

بصفتها هيئة مركزية مقرها الجزائر العاصمة خول المشرع الجزائري لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر مهمة تسيير المنشآت الجيولوجية [1]، والتي نص عليها في **المادة 37 من القانون 14-05** "وكالة لتسيير المنشآت الجيولوجية تدعى في صلب النص وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر".[2]

علما أن هذه المهمة تسند إلى **المعهد الوطني للبحث الجيولوجي المنجمي.**

وتكمن أهمية هذا الدور الذي تقوم به وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر في تمكين المواطنين من الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بباطن الأرض والأرض بالقدر الذي يسمح بمعرفة طبيعة المواد المعدنية من حيث الحجم وكذا الاحتياط على المستوى الوطني.

فبالنسبة إلى الصلاحيات التي منحها المشرع الجزائري لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر فهي عبارة عن صلاحيات متعلقة بإصدار وثائق وخرائط موجهة لفائدة الجمهور، وليس من أجل مراكز قانونية فهي تهدف إلى تقديم معلومات ونستنتج من هذا أنها تميل إلى كونها سلطة تتمتع بإصدار وثائق رسمية أكثر منه أنها سلطة تنظيمية [3]وجاء هذا خلافا لسلطة ضبط المحروقات مثلا والتي منحها المشرع الجزائري بصريح العبارة سلطة أو صلاحية التنظيم عن طريق وضع قواعد عامة ومجردة رغم ضرورة

---

[1]- يقصد بالمنشآت الجيولوجية حسب المادة 23 ف 2 و3 من القانون 05/14 المنشآت الجيولوجية هي نشاط دائم ذو منفعة عامة موكل للدولة التي تمارسه عن طريق وكالة المصلحة الجيولوجية المذكورة في المادة 37 أدناه.

[2]- أنظر المادة 37 من القانون رقم 14-05 المصدر السابق.

[3]- أنظر المادتين 23 – 39 من القانون رقم 14-05 المصدر نفسه .

استشارة الوزير المكلف بالمحروقات، إلا أن ذلك لا يمنعها من عدم الأخذ برأيه. [1]

الفرع الثاني: سلطة الرقابة

إن سلطة الرقابة من أهم الوسائل التي تمنح لهيئات الضبط سواء الاقتصادي أو المالي، فبالنسبة لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر فالمشرع الجزائري لم يعطي صلاحيات واسعة لسلطتها الرقابية على القطاع المنجمي لكن منحها صلاحيات رقابية جد محدودة مقارنة بالسلطة الرقابية التي منحها للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

عندما نرجع إلى نص **المادة 39** [2] من قانون المناجم الجزائري نجده حصر الدور الرقابي لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر في مراقبة الأشغال المتعلقة بالمنشآت الجيولوجية فقط والتي تضم كل من الأشغال الجيولوجية والجيوفيزيائية، الجرد المعدني والإيداع القانوني للمعلومة الجيولوجية.

فأشغال المنشآت الجيولوجية عبارة عن أشغال تهدف لاكتساب معلومات عن سطح الأرض وباطنها وتجسيدها في شكل خرائط، فهي بهذا الشكل لا تعد ضمن أشغال البحث والاستغلال المنجمي أي أنها أعمال تقنية تهدف لاكتساب معلومات فقط.

والرقابة التي تمارسها الوكالة هي عبارة عن رقابة وثائقية تتضمن الخرائط والمعلومات التي تم جمعها حول سطح الأرض وباطنه.

و تجدر الإشارة ان المشرع الجزائري الأشخاص المؤهلة التي تفحص أو تراقب هذه الوثائق أو العينات ولا عن كيفية ممارسة هذه الرقابة فقد تكون رقابة داخلية أو يمكن وصفها أنها تقوم بالفحص فقط للوثائق كما قد تكون رقابة ميدانية وذلك عن طريق إرسال خبراء إلى أماكن للتحقق من صحة المعلومات المقدمة أو المودعة لدى الوكالة.[3]

الفرع الثالث: سلطة إصدار الرخص

ولقد منح المشرع الجزائري للمصلحة الجيولوجية للجزائر في المجال الرقابي صلاحية إصدار بعض الرخص لكنها لا تندرج في نطاق ممارسة الأنشطة المنجمية وتعديل واستغلال ويتمثل الأمر في:

1- سلطة إصدار الرخص المتعلقة بإنجاز بعض الخرائط الجيولوجية:

[1]- بوقندورة سامية، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر، مرجع سابق ،ص 142.

[2]- أنظر المادة 39 من قانون المناجم رقم 14-05 مصدر سابق .

[3]- بوقندورة سامية، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 93.

إن المشرع الجزائري بين المعيار المعتمد لتحديد الخرائط الجيولوجية التي يستوجب إنجازها الحصول على رخصة مسبقة من وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر، حيث أنه نص في المادة 24 من قانون المناجم 14-05 [1] على أن عملية إنجاز الخرائط الجيولوجية أو الجيوفيزيائية أو الموضوعاتية وكل الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية يمكن إنجازها كليا أو جزئيا من طرف أي باحث جامعي أو باحث حر أو مؤسسة أو هيئة متخصصة في ميدان القطاع المنجمي أو النفطي أو الهيدرولوجي أو الجيوتقني أو الزراعي ما عدا الخرائط الجيولوجية التي تتطلب رخصة من الوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر.

نستخلص أن المشرع الجزائري استثنى بعض الخرائط واشترط لإنجازها الحصول على رخصة من طرف وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر دون أن يقوم بتحديد فيما تتمثل هذه الخرائط.

1- سلطة إصدار الرخص المتعلقة بإنجاز بعض المنشآت الجيولوجية:

إذا أردنا تعريف المنشآت الجيولوجية على أنها عبارة عن أشغال تهدف بالدرجة الأولى إلى اكتساب معلومات أساسية عن سطح الأرض وباطنها وذلك عن طريق رسم الخرائط الجيولوجية أو باشتراك أنظمة الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيمياء ، وكذلك لتوضيح عن بعد وكذا النقب عند الاقتضاء وذلك حسب ما جاء في نص **المادة 15 [2]من قانون المناجم رقم 14-05** فهي تعتبر دراسة ميدانية لتزود بالمعلومات جيولوجية وهي أشغال منفصلة تماما عن الأعمال المتعلقة بالبحث المنجمي التي تهدف إلى البحث عن المواد المعدية أو المتحجرة عن طريق التنقيب والاستكشاف كما تعتبر أيضا منفصلة من الأعمال الاستغلال المنجمي والتي يكون هدفه تجاري. وأشغال المنشآت الجيولوجية ضبط المشرع الجزائري من الزامية الحصول على رخصة مسبقة من **طرف وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر وذلك طبقا لنص المادة 25 [3] من القانون رقم 14-05** دون تطرقه إلى تبيين الشروط والإجراءات اللازمة لذلك.

سلطة إصدار بعض الرخص الخاصة بالتصدير: تضمنت الفقرة الأخيرة من **المادة 39** [4] من قانون المناجم الجزائري منح وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر صلاحية إصدار رخص لتصدير لعينات المواد المعدنية عديمة القيمة التجارية لكن دون توضيح .

---

[1]- أنظر المادة 24 من قانون المناجم رقم 14-05 مصدر سابق .

[2]- أنظر المادة 15 من قانون المناجم رقم 14-05 ، مصدر سابق .

[3]- أنظر المادة 25 من قانون المناجم رقم 14-05 ،مصدر نفسه .

[4]- أنظر المادة 39 من قانون المناجم رقم 14-05 ، مصدر نفسه .

طبيعة العينات أو تبيين الغرض منهم أو من تصديرها فكلمة عديمة القيمة التجارية تبين لنا أنها عينات يتم تصديرها لقيمة لغرض القيام بدراسات من أجلها فالمادة هنا غامضة غير واضحة.

المطلب الثاني: صلاحيات الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية

لقد منح التشريع الجزائري للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية العديد من صلاحيات الضبط، صلاحيات واسعة إذا قارناها بالصلاحيات الممنوحة لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر فنجد أن المشرع الجزائري أعطى للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية صلاحية التنظيم، صلاحية السلطة الرقابية، صلاحية متعلقة بالقمع وصلاحية تسوية المنازعات.

الفرع الأول: سلطة التنظيم الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية

باعتبار سلطات الضبط في جميع القطاعات هيئات متخصصة في المجال الذي تمارس فيه سلطتها وذلك لأنها تتكون من أشخاص يتمتعون بكفاءة وخبرة في هذا القطاع والهدف من هذا الاختصاص هو التحكم الجيد في تسييره.[1]

لذلك نلاحظ أن المشرع الجزائري منح بعض الهيئات التي تتولى مهمة الضبط الاقتصادي سلطات واسعة من اختصاص السلطة التنفيذية ومن بعض هذه السلطات اتخاذ القرارات، إصدار نصوص قانونية وأنظمة.[2]

في قانون المناجم رقم **14-05 وفي مادته رقم 40** منح المشرع الجزائري للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية للمساهمة في تطوير قطاع المناجم في الجزائر أو صلاحية التنظيم بطريقة غير مباشرة وذلك بترقية النشاطات التي قد تساهم في الرقي بالقطاع.

الفرع الثاني: سلطة الرقابة الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية:

إن للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية صلاحية رقابية على قطاع المناجم وهذا ما جاء به التشريع الجزائري وهذه الصلاحية الرقابية تبدأ من بداية الأعمال المنجمية وأثناء ممارستها وتصل حتى إلى بعد الانتهاء منها.

---

[1]- بن الحاج زهية، ضبط قطاع المناجم في الجزائر – مرجع سابق ، ص281.

[2]- بن الحاج زهية، المرجع نفسه ،ص282.

فالرقابة التي تمارسها هذه الوكالة على المتعاملين أو المتعاقدين في قطاع المناجم أو على المقبلين والمتقدمين للقيام بنشاط في القطاع المنجمي تكون بمنح تراخيص محددة حسب نوع وطبيعة النشاط الذي سيمارسه المتعامل المتعاقد سواء كان هذا النشاط المنجمي إما نشاط البحث المنجمي أو نشاط الاستغلال المنجمي .[1]

حيث تتجلى سلطة الرقابة الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية في منح التراخيص المنجمية وهذا بعد دراسة طلب الحصول على هذه التراخيص مع ضرورة توفر شروط وقدرات مالية وتقنية وفنية للقدرة على ممارسة الأنشطة المنجمية.

إضافة إلى الوقاية القبلية التي تمارسها الوكالة والمتمثلة في منع التراخيص المنجمية ولقد منح المشرع الجزائري للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية سلطة الرقابة بعد منح التراخيص المنجمية أي الرقابة عند البدء على الأعمال والنشاطات المنجمية التي مُنح من أجلها الترخيص وتتجلى هذه الرقابة في متابعة تنفيذ الأعمال وهذا بإجراء رقابة ميدانية وهذا من أجل التأكد من تنفيذ الالتزامات التعاقدية من طرف المتعاقدين أي أصحاب التراخيص.

الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية تتمتع بسلطة رقابية قبل بدء النشاطات المنجمية ورقابة أثناء ممارسة النشاطات المنجمية ورقابة أخرى رقابة لاحقة لمنح التراخيص المنجمية [2] وتقوم بهذه الرقابة شرطة المناجم التي تعتبر مصلحة الرقابة الإدارية ضمن الوكالة الوطنية النشاطات المنجمية والتي تقوم بمراقبة مدى تطبيق القوانين والأنظمة خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة والرقابة على مدى احترام تقنيات التفجير [3]، إضافة إلى الرقابة القبلية أي السابقة وكذا الرقابة البعدية والوقاية أثناء ممارسة النشاطات المنجمية سواء كانت بحث أو استغلال تقوم أيضا الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية بصلاحيات الرقابة حتى بعد انتهاء الأعمال وهذا بمراقبة الأماكن [4] والمواقع وإعادتها إلى حالتها قبل البدء في الأعمال إلى الحالة الأصلية.

---

[1]– جاء في نص المادة 62 من القانون 14 – 05 على أنه" لا يمكن ممارسة نشاطات البحث والاستغلال المنجمي إلا عن طريق ترخيص منجمي".

[2]– بن الحاج زهية، مرجع سابق ، ص 285.

[3]– المادة 43 من قانون المناجم 14–05 مصدر سابق .

[4]– المادة 40 والمادة 48 من قانون المناجم رقم 14–05 المصدر نفسه .

الفرع الثالث: سلطة القمع الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية:

تعتبر سلطة القمع من أخطر [1] السلطات التي منحها المشرع الجزائري لسلطات الضبط الاقتصادي خاصة وأن تطبيق هذه السلطة قد تكون نتيجته هو انتهاء العلاقة التعاقدية وانتهاء النشاط الذي منح من أجله الترخيص.

ولأن سلطة القمع أو توقيع العقاب التي تتمتع بها هيئة الضبط الاقتصادي ضرورية والزامية من أجل ردع المتعاملين الذين لا يلتزمون بالالتزامات التعاقدية المنصوص عليها ضمن دفتر الشروط وعدم احترام القوانين والأنظمة التي تحكم هذا النشاط.

وبالرجوع إلى قطاع المناجم فلقد منح التشريع الجزائري للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية سلطة توقيع العقاب على أصحاب التراخيص الذين لم ينفذوا الالتزامات المعروفة عليهم ولقد منح المشرع سلطة تعليق النشاطات المنجمية وكذا سحب التراخيص المنجمية. [2]

ورغم تمتع الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية بسلطة توقيع عقوبة السحب او التعليق الا ان هذه السلطة لا تتعدى التراخيص التي يصدرها الوالي المختص إقليميا. [3]

اضافة الى ما قيل فإن المشرع الجزائري منح للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية سلطة عقابية تتمتع بها هذه الوكالة فقط دون سواها من سلطات الضبط الاقتصادي الأخرى، وهي سلطة عقابية غير مألوفة [4]، وهي سلطة لا يتفق عليها فقهاء القانون، وتتمثل بالأمر بالعقوبة السالبة للحرية، وهذا ما نصت عليه **المادة 151 من القانون رقم 14-05** على:" يعاقب كل مستغل لم يقم بأشغال التأهيل وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية، وكذا التكفل بمرحلة ما بعد المنجم. طبقا لأحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية، بعد أمر من الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية – بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من 1,000,000 دج إلى 3,000,000 دج".

---

[1]– بن الحاج زهية، ضبط قطاع المناجم في الجزائر، مرجع سابق ص 283.

[2]– تنص المادة 40 من القانون رقم 04-05 على: " تكلف الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية بما يلي: ..... تسليم تجديد وتعليق وسحب التراخيص المنجمية، تحت رقابة الوزير المكلف بالمناجم "

[3]– المادة 58، 62 والفقرة الأولى من المادة 63 من القانون 14-05 المصدر نفسه.

[4]– بن الحاج زهية – حسب قطاع المناجم في الجزائر، مرجع سابق ص 287.

وأخيرا ما يمكن قوله إن المشرع الجزائري منح للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية سلطة القمع وتوقيع العقاب، إلا أنه في المقابل وضع قيودا على هذه السلطة أو بعبارة أخرى نلاحظ إن المشرع الجزائري وضع

شروطا يجب على الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية كغيرها من هيئات الضبط الاقتصادي [1]أن تلتزم بها عند توقيع العقوبات على أصحاب التراخيص المنجمية، وتتمثل هذه الشروط أو هذه المبادئ فيما يلي:

- تطبيق مبدأ المساواة والعدل بين المتعاملين (أصحاب الرخص) عند توقيع العقاب أي عدم التمييز بين المتعاملين
- ضرورة إبلاغ المتعامل صاحب الترخيص المنجمي بالوقائع الأخطاء المنسوبة إليه من أجل إعطائه الحق بالدفاع عن نفسه وتقديم ما يثبت عكس الوقائع المنسوبة له، ويعتبر هذا المبدأ من طبيعي يتمتع به أي شخص من المجتمع.
- ضرورة تقديم توضيحات عن العقوبة الموقعة على المتعامل، ويقصد بهذا الشرط أنه يجب على الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية باعتبارها هيئة من هيئات الضبط الاقتصادي تسبيب القرارات الصادرة عنها عند توقيع العقوبات على أصحاب التراخيص المنجمية أي ذكر الأسباب القانونية والوقائع التي أدت إلى إصدار عقوبة أو قرار، وفي حالة عدم التسبيب فيعتبر القرار الصادر من هذه الوكالة باطلا ،[2] فالتسبيب يعتبر ضمانة شكلية لمشروعية السلطة القمعية الممنوحة للسلطات الإدارية المستقلة. [3]
- التقيد والالتزام بمبدأ الشرعية، ويقصد بهذا الشرط هو التزام الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية باحترام مبدأ الشرعية الذي يقضي بضرورة وجود نص قانوني يجرم فعلا ما على مستوى منشآت النشاطات المنجمية، فلا يمكن توقيع عقوبات على أي فعل أو نشاط ما إلا بوجود نص قانوني ينص صراحة على تجريمه، فلا وجود لجريمة أو عقوبة إلا بنص قانوني.

---

[1]– موكة عبد الكريم – مبدأ التناسب ضمانة أمام السلطة القمعية لسلطات الضبط، الملتقى الوطني حول سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي – كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة – يومي 23، 24 ماي 2007 من 316.

[2]– بلباقي وهيبة، دور التسبيب في الرقابة على مشروعية السبب في القرار الإداري – مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد رقم 07 – العدد رقم 06 لسنة 2018 ص 102.

[3]– بن الحاج زهية – ضبط قطاع المناجم في الجزائر ص 284 مرجع سابق.

- التقيد والالتزام بمبدأ التناسب، ويقصد به أن الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ملزمة بتكييف العقوبة على حسب الخطأ أو الفعل المرتكب من طرف أصحاب الرخص المنجمية أي أن العقوبة الموقعة تكون تتناسب مع الخطأ المرتكب وعلى قدر المخالفة.
- ألا تكون العقوبات الصادرة عن الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية سالبة للحرية لأن هذه العقوبات من الاختصاص الأصيل للقاضي الجزائي. [1]

الفرع الرابع: الاختصاص التنازعي للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

إن صلاحية أو سلطة حل الخلافات أو الالتزامات تعتبر من اختصاص القضاء إلا أن التشريع الجزائري منح هذه السلطة إلى بعض هيئات الضبط الاقتصادي وأعطى بذلك هذه الهيئات التدخل لفض النزاعات التي تقع بين المتعاملين إما عن طريق التحكيم الذي يعتبر الضمان الأساسي للمستثمر الأجنبي.[2]

وبالرجوع للقطاع المنجمي فالمشرع الجزائري منح للوكالة الوطنية لنشاطات المنجمية إمكانية المساهمة في حل المنازعات[3] في قطاع المناجم باتباع الطرق الودية المعروفة (التحكيم والوساطة والصلح) وذلك في مجال محدد يقتصر فقط على أصحاب التراخيص المنجمية الممنوحة من طرفها فقط.

وكخلاصة لما قيل إن المشرع الجزائري منح للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية سلطات واسعة تتمثل في سلطة التنظيم، سلطة الرقابة، سلطة توقيع العقوبات وسلطة فض المنازعات.

إلا أن الملاحظ أن المشرع الجزائري بموجب قانون المناجم رقم **14-05** سحب وصف السلطة الإدارية [4] من الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ووكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر حيث أنه تراجع عن التفتح الاقتصادي الذي شهده القانون الملغى رقم **01-10** الذي منح للوكالتين استقلال وظيفي ومالي

ومنح لها أهلية إصدار القرارات [5]إلى حين صدور القانون **14-05**

---

[1]- بن الحاج زهية – ضبط قطاع المناجم في الجزائر ص 286 مرجع سابق.

[2]- شيبوتي راضية، الهيئات الإدارية المستقلة في الجزائر، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، 2015، ص 244.

[3]- لم ينص المشرع الجزائري صراحة على منع الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية سلطة حل النزاعات إنما أشار لذلك في المادة 40 من قانون المناجم 14-05.

[4]- بن الحاج زهية، مرجع سابق ص 328.

[5]- المادة 44 والمادة 45 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم مصدر سابق .

الذي غير الوصف القانوني [1] للوكالتين بل أكثر من ذلك فهذا القانون مس حتى الصلاحيات المخولة لهاتين الوكالتين.

والدليل على تقليص الصلاحيات الممنوحة للوكالتين هو أنه فيما يتعلق بسلطة إصدار الوكالة الوطنية للنشطات المنجمية لقرارات متعلقة بقطاع المناجم هي سلطة مقيدة وغير مطلقة فعند منح التراخيص فهي مقيدة وملزمة بالرجوع إلى السلطة التنفيذية المتمثلة في الوالي قبل إصدار التراخيص المنجمية وهذا ما يحد ويقلل من استقلالية الوكالتان المنجميتان.

المطلب الثالث: طبيعة أعمال الوكالتين المنجميتين.

إن الوكالتين المنجميتين أثناء القيام بالمهام والصلاحيات الموكلة والمستندة إليها تتصرف مع الغير عن طريق اتباع أسلوبين، إما أسلوب التعاقد أو عن طريق اتخاذ قرارات.

الفرع الأول: طبيعة العقود المبرمة بين الوكالتين المنجميتين والغير:

لقد أكد المشرع عند صدور قانون المناجم المعدل رقم **01-10** للوكالتين المنجميتين حرية إبرام العقود، وهذا ما نصت عليه المادة 52 في الفقرة الثالثة (03) بقولها: " تتمتع هذه الأجهزة بحرية التعاقد مع الغير" إلا أنه بصدور قانون المناجم ساري المفعول رقم **14-05** لم ينص صراحة على حرية إبرام العقود لكل من الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ووكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر ومنع بصفة ضمنية حرية التعاقد وهذا عند الاعتراف للوكالتين بالشخصية المعنوية[2] والتي ينتج عنها أهلية وحرية التعاقد.

فالاعتراف بالشخصية المعنوية للوكالتين يخول لها القيام لها آثار قانونية كحرية التعاقد والتقاضي.[3]

والسؤال المطروح أمامنا يدور حول طبيعة هذه العقود هل هي عقود إدارية أم عقود تجارية؟ وللإجابة على هذا التساؤل يدفعنا للتوجه إلى نص المادة 38 في الفقرة السادسة (06) من قانون المناجم **14-05** التي تنص على: " .

وبموجب هذه المادة فيمكن القول إن المشرع حدد طبيعة العقود المبرمة بين الوكالتين المنجمين والغير إلى أحكام القانون الخاص

---

[1]– كما تم بيانه فقد تم تغيير الوصف القانوني للوكالتين من هيئات إدارية مستقلة بموجب قانون المناجم 01-10 إلى هيئات تجارية مستقلة بموجب قانون المناجم رقم 14-05.

[2]– بن الحاج زاهية، مرجع سابق ص 127.

[3]– رحايمية آسيا، النشاط المنجمي كنشاط اقتصادي مقنن، مرجع سابق ص 121.

والمتمثل في أحكام القانون التجاري ومن هنا يمكننا القول إن الوكالتين المنجميتين لا تخضعان للأحكام التي تخضع لها الإدارة [1]، فهذه الأخيرة عند إبرامها للعقود يمكن إخضاع هذه العقود إما للقانون العام وإما للقانون الخاص و هذا التغيير في طبيعة العقود التي تبرمها الإدارة يتم وفقا إلى شرط وهو تحقيق المصلحة العامة أي إن الإدارة عند إبرام عقد الهدف منه هو تحقيق المصلحة العامة فهنا العقد المبرم خاضع لقواعد القانون العام وإذا لم يتوفر هذا الشرط وهو تحقيق المصلحة العامة فالعقد المبرم يخضع لقواعد القانون الخاص.

وخلاصة القول فإن العقود التي تبرمها الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ووكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر عقود تخضع دون استثناء لأحكام القانون الخاص والمتمثل في أحكام القانون التجاري.

الفرع الثاني: طبيعة القرارات المبرمة بين الوكالتين المنجميتين والغير

أخضع المشرع الجزائري الوكالتين المنجميتين في طبيعة علاقاتهما مع الغير على القواعد التجارية في نفس الوقت تبقى القرارات التي تصدر منها إزاء طالبي التراخيص المنجمية قرارات ذات طابع إداري لأنها تمس المصالح الأفراد [2] وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

ومن المسلم به أن الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية تعتبر المؤهلة قانونا بمنح التراخيص المنجمية من عدمه وذلك طبقا **للمادة 63 من قانون 14-05** التي تنص على: "تمنح تراخيص البحث والاستغلال المنجميين من طرف الوكالة للنشاطات المنجمية، بعد الحصول على رأي مبرر من الوالي المختص إقليميا."

من نص هذه المادة يتبين لنا أن الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية هي من بيدها قرار منح التراخيص المنجمية أو الامتناع عن منحها، أما فيما يخص رأي الوالي المختص إقليميا فهو رأي استشاري وغير ملزم، لأن دور الوالي المختص إقليميا هنا قيامه باستلام من طرف الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ملف طلب الترخيص المتعلق بالتنقيب المنجمي أو الاستكشاف المنجمي أو الترخيص المتعلق باستغلال المناجم أو تلك القرارات المتعلقة باستغلال المقالع أو تلك التراخيص التي تتعلق بالاستغلال المنجمي الحرفي

[1]- بن الحاج زاهية، مرجع سابق ،ص 127.

[2]- باستثناء التراخيص المتعلقة بالمواد المعدنية من نظام المقالع والتي يمنحها الوالي أو الولاة إذا مست أكثر من ولاية واحدة والتي تكون خاصة بإنجاز مشاريع الهياكل الأساسية والتجهيزات والسكن المقررة في برامج التنمية للولاية أو الولايات.

واللم والجمع أو الجني [1] للمواد المعدنية ويتم إخضاع الملف لتحقيق ثم يبدي الوالي رأيه وفقا لنتائج التحقيق ويرسله إلى الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ومن ثم يأتي عمل اللجنة المديرة التي تقوم بالفصل والبت في القرار بصفة نهائية لأن هذا الأخير يعود لها. [2]

وما يلفت الانتباه ما الحكمة من وضع المشرع الجزائري شرط حصول الوكالة على رأي الوالي وعليه يمكن القول إن رأي الوالي ليس رأي عفوي وإنما يعد كرقابة على الوكالة والتقليل من صلاحياتها في منح التراخيص المنجمية أي أن تدخل الوالي بصفة غير مباشرة لاعتبارات اقتصادية وكذلك لتحسين صورة لاستثمار في القطاع المنجمي [3].

[1]– أنظر المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18–202 المحدد لكيفيات وإجراءات منح التراخيص المنجمية، مصدر السابق.

[2]– أنظر المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18–202 المحدد لكيفيات وإجراءات منح التراخيص المنجمية، مصدر انفسه.

[3]– أنظر المواد رقم 12، 19، 27، 40 و52 من المرسوم التنفيذي رقم 18 – 202 مصدر نفسة .

المبحث الثاني: المنازعات المتعلقة بالوكالتين المنجميتين

تتجلى أهمية دراسة هذه المنازعات في فهم الاطار القانوني الذي يحكم عمل الوكالتين و تحديد التزامهما بالمبادئ الشرعية و الشفافية فضلا عن تقييم فعالية الرقابة القضائية على قرارتهما ،و تساهم هذه الدراسة في استشراف افاق و تطوير المنظومة القانةنية و الإدارية بما يعزز مناخ الاستثمار في القطاع المنجمي

المطلب الأول: المنازعات بين الوكالتين وعمالها.

قد يحدث ونجد الوكالتين المنجميتين أمام نزاعات داخلية أي المنازعات التي تحدث بين الوكالتين وأحد مستخدميها **(4)** أو قد يكون الصراع بين إحدى الوكالتين مع أحد أشخاص القانون العام وكذلك الوكالتين نفسها أمام صراع بينها وبين أحد أشخاص القانون الخاص.

أولا: المنازعات التي تحدث بين إحدى الوكالتين مع العمال المشتغلين بها:

تمثل العلاقة بين الوكالتين المنجمين مع العمال أو مستخدميها علاقة اتفاقية تعاقدية وليست ذات طابع تنظيمي ولائي لأن العمال المشغلين بها هم عمال أجراء كما تتم عملية تعيينهم وفصلهم من قبل رئيس اللجنة المديرة للوكالتين.

فرئيس اللجنة يحدد أجورهم، وعلية فالقانون الواجب التطبيق في هذه الحالات هو القانون المتعلق بمنازعات العمل الفردية والجماعية بمعنى القانون الخاص.[1]

المطلب الثاني: المنازعات بين الوكالتين مع أحد أشخاص القانون العام أو القانون الخاص.

تعتبر الوكالتان المنجميتان من أشخاص القانون العام فيمكن أن تقع بينها وبين أشخاص القانون العام خلاف أو بينها وبين أشخاص القانون الخاص، لذلك نجد أن القانون وضع وحدد لكل حالة الجهة المختصة في الفصل في النزاع.

الفرع الأول: منازعات متعلقة بمنازعات الوكالتان المنجميتان وأشخاص القانون العام

في هذه الحالة النزاع الواقع هو نزاع بين شخصين من أشخاص القانون العام فمن المنطق خضوع هذا النزاع لأحكام القانون العام وهو القانون الذي يطبق على هذه النزاعات، وبالتالي فالاختصاص يعود

[1]– قانون رقم 23–08 مؤرخ في 21 يونيو 2023، المعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب. ج.ر ج ج عدد 42 صادر في 25 يونيو 2023.

إلى مجلس الدولة للنظر في هذه المنازعات وهذا تطبيقا لأحكام **المادة 09 من القانون العضوي رقم 98-01**[1].

الفرع الثاني: منازعات الوكالتان المنجميتان وأشخاص القانون الخاص.

إن علاقة كل من الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية ووكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر أخضعها المشرع إلى القواعد التجارية وهذا ما تؤكده **المادة 06 من قانون المناجم 14-05** ومن هنا يمكن القول أن النزاعات التي تحدث بين أطراف الوكالتين المنجميتان وأشخاص القانون الخاص تكون من اختصاص القضاء العادي وتطبق أحكام وقواعد القانون التجاري للفصل في هذا النزاع وهذا إذا لم يكن اتفاق بينهما على اللجوء إلى التحكيم من خلال شرط تحكيمي أو اتفاقية التحكيم. [2]

المطلب الثالث: آليات حل النزاعات

من أجل تفعيل عملية الضبط وتحقيق العدالة في المجال الاقتصادي بصفة عامة، وضعت التشريعات عدة وسائل ودية لتخفيف العبء على القاضي في حل النزاعات وتوفير الوقت. لأن المعاملات الاقتصادية تحتاج لسرعة ومرونة، ومن أهم هذه الطرق البديلة: التحكيم، المصالحة أو الوساطة.

وبالنسبة لممارسة هذه الصلاحيات في حل النزاع، لم يمنحها المشرع الجزائري لكل هيئات الضبط الاقتصادي والمالي، إنما اختصت بها هيئات دون أخرى، تعتبر هيئات الضبط القطاعية هي من تمتاز .

بهذه الصلاحيات من تحكيم ووساطة ومصالحة، نحن الآن بصدد دراسة سلطات ضبط المناجم ارتأينا التطرق إلى مدى أهلية هيئات الضبط المنجمي في ممارسة صلاحية التحكيم في النزاعات بين المتعاملين الفاعلين في القطاع المنجمي؟

قبل الخوض في مدى أهلية هيئات الضبط المنجمي، لا بد من تعريف وسائل حل النزاع البديلة: «تعرف على أنها الطريقة التي يختارها الأطراف لفض المنازعات التي تنشأ عن العقد عن طريق طرح النزاع والبت فيه أمام شخص أو أكثر يطلق عليهم المحكمين دون اللجوء إلى القضاء»[3]

- مكانة هيئات الضبط المنجمي في الاختصاص التحكيمي:

---

[1]- القانون رقم 22-13 يعدل و يتمم قانون رقم 08-09 المتضمن قانون الأجراءات المدنية و الأدارية ،مصدر سابق .

[2]- بوقندورة سامية، سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر مرجع سابق ، ص27.

[3]- نقلاً عن هاني محمد كامل المنايلي، اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية، دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر 2014. ص 46.

إن صلاحية التحكيم لم تمنح للوكالتين المنجميتين لكن المشرع الجزائري لمح إلى إمكانية تدخل إحداهما على الأخرى ووضع هذه الصلاحية في يد الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

أما عن الوكالة الوطنية المصلحة الجيولوجية للجزائر فالمشرع الجزائري لم ينص إطلاقا على أهلية هذه الوكالة في ممارسة صلاحية التحكيم أو أية صلاحية أخرى مرتبطة بفض النزاعات بين المتعاملين في قطاع المناجم.[1]

أما عن الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية فقد نصت المادة **40 من القانون 14-05** في هذا الشأن: "مساعدة تنفيذ أي تحكيم أو مصالحة أو وساطة بين المتعاملين المنجميين فيما يتعلق بالتراخيص المنجمية التي تمنحها.[2]

نستنتج من هذه المادة أن المشرع الجزائري لم يعطي الوكالة الوطنية لنشاطات المنجمية ممارسة صلاحية التحكيم إنما نص إنما نوه إلى إمكانية تدخلها من أجل تقديم يد المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين الذين قد سبق وأن وضعوا نزاعهم في يد هيئة تحكيمية خارج الوكالة، وذلك في حالة واحدة فقط وهي إذا تعلق النزاع أو كان موضوعه التراخيص المنجمية التي تقوم الوكالة بمنحها.

وبالتالي فإن التراخيص المنجمية التي يمنحها الوالي المختص إقليميا مستعيدة ومنه نستنتج أن دورها مساعدة تنفيذ التحكيم أو الوساطة أو مصالحة يبقى ضيقا ومحصورا جدا.

اتضح لنا من المشرع الجزائري بعض الغموض في نص **المادة 40 من قانون المناجم رقم 14-05**[3]، لأنه لم يوضح لنا الإجراءات اللازمة والشروط وشروط تدخل الوكالة الوطنية لنشاطات المنجمية من أجل مساعدة تنفيذ التحكيم أو الوساطة أو المصالحة إنما حدد فقط الحالة التي يمكن للوكالة أن تتدخل فيها، وهي عندما يتعلق الأمر بالتراخيص المنجمية التي تصدر من جهتها فقط.

فيما يخص القانون القديم الملغى المتضمن قانون المناصير **رقم 84-06، فقد نصت المادة 44** منه على اختصاص الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية في مساعدة تنفيذ التحكيم أو الوساطة أو المصالحة بين المتعاملين في الميدان المنجمي دون أن يقيد هذا الاختصاص بضرورة أن يتعلق النزاع بالتراخيص المنجمية أو بالمستندات أو غيرها.

---

[1]- زيري زهية، الطرق البديلة لحل النزاعات طبقا لقانون الإجراءات المدنية الإدارية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصصا قانون الإجراءات المدنية الإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو ماي 2015، ص 46.

[2]- أنظر للمادة 40 من قانون المناجم رقم 14-05، مصدر سابق.

[3]- أنظر المادة 40 من قانون المناجم 14-05 المصدر نفسه .

ونضيف إلى ذلك نص في نفس السياق في **القانون 01-10** وتمثيل الدولة في إجراءات تسوية المنازعات مع المستثمرين في قطاع المناجم، وهذا الجزء ألغاه المشرع الجزائري في القانون المناجم الجديد والمتمثل في **14-05**.[1]

[1] – زيري زهية الطرق البديلة لحل النزاعات طبقا للقانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائرية ص 47، المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق التعرض له في هذا الفصل، يمكن القول إن الهدف من تأسيس هيئات أو سلطات الضبط الاقتصادي هو تخفيف الأعباء على السلطة التنفيذية وذلك من خلال منح صلاحيات لهيئات متخصصة مثل الوكالتان المنجميتان ومن أهم الصلاحيات المخولة لهاتان الوكالتان هي سلطة التنظيم، وإصدار القرارات، وتوقيع العقوبات، وسلطة التدخل في فض المنازعات.

إلا أن المشرع الجزائري منع هذه الصلاحيات للوكالتين المنجميتين إلا أنه وضع لها بعض القيود عند ممارستها لهذه الصلاحيات. وتحدد بعد الوكالتان المنجميتان من سلطة إصدار تنظيمات أو سن الأحكام القانونية في قطاع المناجم وأبقى على صلاحيات تنظيمية غير مباشرة مثل إبداء الآراء والاقتراحات مما يساهم في تطوير القطاع.

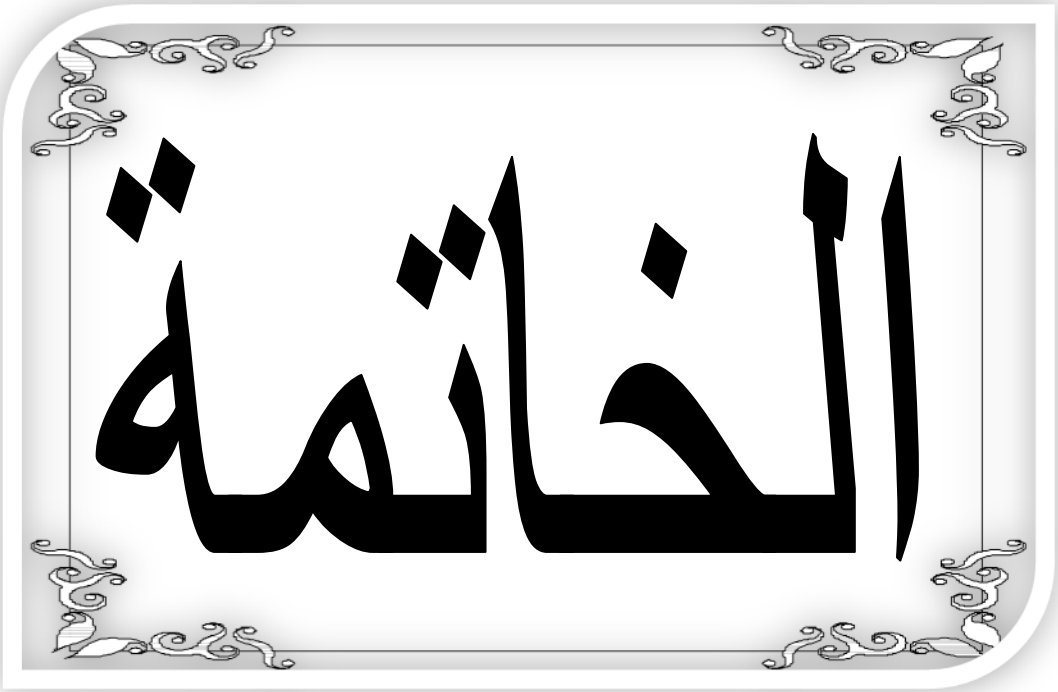
وبالنسبة لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر منحها المشرع صلاحية وثائق تنظيمية لا تصل إلى مكانة الأنظمة.

ونفس ما يقال على السلطة التنظيمية يقال أيضا على سلطة الوقاية لدى الوكالتان المنجميتان فقد استبعد المشرع الجزائري وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر في الرقابة على نشاط القطاع المنجمي وقيد من صلاحية الرقابة الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

وفيما يخص سلطة توقيع العقاب فوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر استبعدها المشرع الجزائري كليا وبصفة مطلقة في حين منح للوكالة الوطنية سلطة توقيع العقاب ومعاينة الاخطاء والمخالفات عن طريق شرطة المناجم ومن هنا نستنتج ان صلاحية الوكالتين المنجميتين غير مطلقة لأنها تخضع لرقابة وزير الملك بالمناجم.

ونفس الشيء يقال سلطة فض النزاع فوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر استعيدها المشرع وجودها من أي سلطة في ممارسة هذه الصلاحية ومنع الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية صلاحية محدودة في هذا المجال.

أما بالنسبة للجوء إلى الطرق البديلة لفض النزاعات فقد نص المشرع الجزائري ضمنيا إلى إمكانية التدخل من طرق الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية لممارسة صلاحية التحكيم واستبعاد وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر من ممارسة سلطة التحكيم أو أي سلطة أخرى لفض نزاعات قطاع المناجم.


الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للجوانب المختلفة لسلطات الضبط في قطاع المناجم ووعينا بوجود قانون كامل مثالي مسألة يصعب استدراكها كما يقول بعض الفقهاء، لأن خضوع هذا القانون ككل الإنجازات البشرية لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية ....

فقام المشرع الجزائري من خلال قانون 14-05 المتعلق بالمناجم بإعادة صياغة النصوص القانونية المتعلقة بالوكالتين المنجميتين اللتان تكون مهامهما ضبط و مراقبة قطاع المناجم و خصوصا بما يتعلق بالطبيعة القانونية للوكالتين المنجميتين حينما تخلى المشرع الجزائري عن تكييفهما أنهما سلطتين إداريتين مستقلتين على الرغم من الاعتراف لهما بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و إعطائهما سلطة اتخاذ القرارات الفردية و إضفاء الصفة الخصوصية بإخضاعهما إلى القانون التجاري مما جعلهما ضمن سلطات الضبط المستقلة في الميدان الاقتصادي.

ولقد عمد المشرع الجزائري في القانون رقم 14-05 المتعلق بالمناجم إلى سد الثغرات والعيوب التي شابت القانون القديم 01-10 كإعادة النظر في القانون الداخلي للوكالتين، إلا أن القانون الجديد لا يخلو من العيوب والنقائص مما جعل أغلبية الخبراء الاقتصاديين يقولون إنه تقليد أعمى لقانون المحروقات وهذا ما أثر سلبا على الاستثمار في هذا القطاع لقلة التحفيزات الجبائية والجمركية التي كانت مكرسة أكثر في القانون القديم الملغى.

ولتعزيز فعالية سلطات الضبط في قطاع المناجم يتطلب الأمر تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية وتحديث الآليات الرقابية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

وكذلك التنسيق بين الاستغلال بين مختلف الجهات المعنية بهذه الخطوات مكن التوازن بين الاستغلال الاقتصادي للمناجم وحماية البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وكأجابة عامة على الإشكالية لمسنا خوف و حيطة و حذر المشرع الجزائري فيما يخص استغلال القطاع المنجمي و يبرز ذلك في ان المشرع لم يستطع التخلص من الذهنيات الاشتراكية في تسيير الأنشطة الاقتصادية خاصة القطاع المنجمي ،فبالرغم من استحداثة للوكالتين المنحميتين كهيئتي ضبط للقطاع الا أنه لم يمنحهما الصلاحيات و الاستقلالية اللازمة لممارسة نشاطهما على اكمل وجه ،فالسلطة التنفيذية لها دور فعال على سلطة القرار للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح التراخيص المنجمية مثلا .

الخاتمة

وعن كل ما سبق ذكره سيتم عرض جملة من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في ظل قانون المناجم 14-05.

- تردد المشرع الجزائري في إعطاء تكييف واضح وصريح للوكالتين المنجميتين كما هو الحال بالنسبة لسلطات الضبط الأخرى مثل سلطة ضبط الكهرباء والغاز وغيرها ...

كما نلاحظ وجود تناقضات حول هذا التكييف فمن جهة استبعاد الطابع الإداري لهما ومن جهة أخرى يطلق عليهما بالسلطة الإدارية المختصة، وهذا ما نجده في بعض مواد قانون المناجم 14-05 كالمواد رقم 82، 83، 107 و104 حيث أطلق تسمية السلطة الإدارية المختصة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية.

- أما بالنسبة لتشكيلة اللجنة المديرة لوكالتي المناجم، المشرع الجزائري أخذ بالتشكيلة الجماعية التي تعتبر معيارا مهما لتكريس مبدأ الاستقلالية، إلا أنه يعاب على المشرع عدم تحديد المؤهلات والشروط الواجب توافرها في أعضاء اللجنة المديرة مع إغفال تحديد مدة العضوية وحصر سلطة التعيين في يد رئيس الجمهورية وسلطة اقتراح في يد الوزير المكلف بالمالية فكل هذا يؤثر سلبا على استقلالية الوكالتين المنجميتين وبالتالي التأثير على ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها قانونا.
- حرمان الوكالتين المنجميتين من ناتج الغرامات التي تفرض على أصحاب التراخيص المنجمية التي يتم إدراجها في الصندوق الوطني للأملاك العمومية للجماعات المحلية.
- رغم أهمية الطرق البديلة لحل نزاعات السلطات الإدارية المستقلة إلا أنه يتم الاكتفاء فقط بتقديم المساعدة من قبل الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية بشأن أي تحكيم أو وساطة أو صلح.

تظهر نتائج سلطات الضبط في قطاع المناجم في الجزائر أن التنظيم الدقيق والرقابة المتميزة أساسها في رفع مستوى الأداء أو الالتزام بالمعايير الدولية مما أدى إلى تحسين الإنتاج وزيادة الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن إلى جانب تعزيز الأمن الوظيفي وحماية البيئة في المواقع المنجمية.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة إعطاء تكييف قانوني واضح وصريح للوكالتين المنجميتين من خلال إعادة النظر في الطبيعة القانونية لوكالتي المناجم.
- إعادة النظر في تشكيلة اللجنة المديرة فيما يتعلق بالأعضاء، مراكزهم القانونية ومدة عضويتهم وطريقة اقتراحهم وتعيينهم.

- منح الوكالتين المنجميتين حق الاستفادة من نتائج الغرامات المفروضة على النشاطات المنجمية لضمان استقلاليتها المالية.
- تمكين حق ممارسة الطرق البديلة لحل النزاعات بصفة أصلية للوكالتين.
- منح صلاحية توقيع الغرامات المالية بتمديد السلطة العقابية للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية إلى جانب فرض لإنذار والإعذار وتعليق وسحب التراخيص المنجمية.
- على المشرع إعادة النظر في التحفيزات الجبائية والجمركية التي تلعب دورا كبيرا في جذب المستثمرين في هذا القطاع.

هذه الاقتراحات تسعى إلى رفع كفاءة نظام الضبط في قطاع المناجم في الجزائر وتحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية وتنمية الاقتصاد وحماية البيئة وضمان حقوق وضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة .

فلا يخفى علينا ان العالم اصبح كقرية صغيرة نتيجة التطور الاقتصادي الذي وصل اليه العالم برمته تحت ما يوصف بالعولمة و ذلك في شتى الميادين فلا يمكن الانغلاق و النعزال و يجب التفتح و جذب الفوز بثقة المستثمرين من اجل الإنعاش الاقتصادي و الاستفادة من القدرات و المهارات و النهوض بالشباب الجزائري من خلال تأطيره في كل المجالات و خلق مناصب شغل .

و في ختام بحثنا نرجو ان نكون قد وفقنا و ركزنا على نحور دراستنا لسلطات الضبط في قطاع المناجم و لقد تراودت في اذهاننا عدة أفكار و افاق مستقبلية مقترحة التي تجمع بين هذا المحور و الرؤية المستقبلية لعدة عناوين اكادمية و هي :

– سلطات الضبط في قطاع المناجم التحديات الراهنة و الرهانات المستقبلية .
– تحديث اليات الرقابة و التنظيم في قطاع المناجم (رؤية مستقبلية لتعزيز الشفافية و الاستثمار).
– دور سلطات الضبط في تأهيل قطاع المناجم .

الملخص

الملخص:

عملت الحكومة الجزائرية على تطوير قطاع المناجم نظرا للأهمية الكبيرة خصوصا وأنه قطاع قائم على أملاك المجموعة الوطنية والتي يستوجب استغلالها بطريقة عقلانية من أجل المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

ولقد جسد ذلك عبر عدة قوانين أبرز من خلالها تذبذب الوجهة بالنسبة للهيئات المكلفة بضبط قطاع المناجم والذي وضعه في يد هيئتين إداريتين مستقلتين بموجب قانون المناجم رقم 01-10 (الملغى) ليراجع المشرع الجزائري ذلك في سنة 2014 بموجب القانون 14-05 الذي أسند بموجبه مهمة ضبط القطاع إلى هيئات مستقلة ذات طابع تجاري بدلا من القانون الإداري، ورغم هدا التغيير لا تزال الوكالتان المنجميتان تخضعان للسلطة التنفيذية لكن بشكل غير مباشر.

Summary:

The Algerian government has worked on developing the mining sector due to its great importance and the fact that it relies on national natural resources. This aims to utilize them rationally in order to preserve the rights of future generations.

This has been reflected in the enactment of several laws and the establishment of the necessary legal framework to regulate the mining sector. This includes the establishment of two major institutions that work to organize and develop the mining sector in accordance with law n 01-10 (the mining law) which was later amended and supplemented by the law n 14-05 this legal framework ensures the proper functioning of the sector in line with the general policy of the state it also provides the necessary means to attract foreign investments while ensuring the state’s sovereign control over this vital and strategic sector.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا : باللغة العربية

أولا :قائمة المصادر

01-النصوص الدستورية :

01-دستور 28 نوفمبر 1996 ، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 ،المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، ج ر عدد76 صادر في 08 ديسمبر 1996 معدل و متمم بالقانون رقم 02-03 ج ر عدد25 صادر في 14 افريل 2002 و بموجب قانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ج ر عدد63 الصادر في 16-01 المؤرخ في 16 نوفمبر 2008 و بموجب القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016ج ر عدد14 الصادر في 07 مارس 2016 و المعدل سنة 2020 ج ر عدد82 الصادر في 30 ديسمبر 2020.

02 الأوامر :

01-الامر رقم 03-03 ، المؤرخ في جويلية 2003 ، يتعلق بالمنافسة ، ج ر ج ج ، عدد 43 ، الصادر في 19 جويلية 2003 ، المعدل و المتمم بالقانون 08-11 ، المؤرخ في 25 جوان 2008 ، ج ر ج ج ، العدد 36 ، الصادر في 02 جويلية 2008 المعدل و المتمم بالقانون رقم 10-05 ، المؤرخ في 15 اوت 2010 ، ج ر ج ج عدد 46 ، الصادر في 18 اوت 2010 .

03 القوانين و المراسيم :

01- قانون عضوي رقم 22-11، المؤرخ في 09 ذي القعدة 1443الموافق ل 09 جوان سنة 2022 يعدل و يتمم القانون العضوي 98-01، المؤرخ في 04 صفر 1419 الموافق ل 30 ماي 1998 ،المتعلق بتنظيم مجلس الدولة و سيره و اختصاصاته ، ج ر ج ج عدد 41 ،الصادر بتاريخ 16 جوان 2022.

02- القانون رقم 23-08 ، المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق ل 21 يونيو 2022،المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل و تسويتها و ممارسة حق الاضراب ، ج ر ج ج عدد42 ،مؤرخة في 25 يونيو 2023.

03- القانون رقم 01-10 ،المؤرخ في 03 جويلية 2001 ، يتضمن قانون المناجم ،ج ر عذذ 35 ،الصادرة في 04 جويلية 2001 (ملغى).

04- القانون رقم 07-11 ، المؤرخ في 25 نوفمبر2007 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي، ج ر عدد 74 ،صادر في 25 نوفمبر 2007.

05- القانون رقم 10-01 ،المؤرخ في 29 جوان 2010 ،المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ،ج ر عدد42 ،الصادر في 11 جويلية 2010.

06- القانون رقم 12-07 ،المؤرخ في 21 فيفري 2012 ، المتعلق بالولاية ،ج ر عدد 12 ، الصادر في 29 فيفري 2012.

07- القانون رقم 14-05 ،المؤرخ في 24 فيفري 2014 ، يتضمن قانون المناجم ج ر عدد 18 ، الصادر في 30 مارس 2024.

08- مرسوم تنفيذي رقم 14-241 ، المؤرخ في 27 اوت 2014 ، يحدد صلاحيات وزير الصناعة و المناجم ، ج ر عدد 52 ، الصادر في 14 سبتمبر 2014.

09- المرسوم التنفيذي رقم 15-141 ، المؤرخ في 28 ماي 2015 ، يتضمن تنظيم المقاطعة الإدارية و سيرها ، ج ر عدد 29 ،الصادر في 31 ماي 2015.

10- المرسوم التنفيذي رقم 18-202 ،المؤرخ في 05 اوت 2018 ، يحدد كيفيات و إجراءات منح التراخيص المنجمية ،ج ر عدد 49 ،الصادر في 08 اوت 2018.

11- المرسوم التنفيذي رقم 20-268 ،المؤرخ في 24 سبتمبر 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المناجم، ج ر عدد 58 ،الصادر في 01 أكتوبر 2020.

12- المرسوم التنفيذي رقم 20-269 ،المؤرخ في 24 سبتمبر 2020 ،يتضمن المفتشية العامة لوزارة المناجم و سيرها ،ج ر عدد 58، الصادر في 01 أكتوبر 2020.

ثانيا :قائمة المراجع

أولا :الكتب

01-هاني محمد كامل المنايلي، اتفاق التحكيم و عقود الاستثمار البترولية ، دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم، دار الفكر الجامعي الاسندرية 2024.

ثانيا :الاطروحات

01-بن الحاج زهية ،ضبط قطاع المناجم في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتورا لية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2021.

02-شيبوني راضية ،الهيئات المستقلة في الجزائر -دراسة مقارنة – رسالة لنيل شهادة الدكتورا في القانون ،تخصص المؤسسات السياسية و الإدارية، كلية الحقوق و

العلوم الإدارية ، جامعة الاخوة منتوري ،قسنيطينة 2014-2015.

ثالثا :مذكرات الماجستير

01-بوقندوزة سامية ،سلطة الضبط في قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ،تخصص المؤسسات العمومية ، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر 01 ، 2007-2008.

02- تالي احمد النظام ،القانوني للانشطة المنجمية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، تخصص تحولات الدولة كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزو وزو ،2024.

03-رحايمية اسيا، النشاط المنجمي نشاط اقتصادي مقنن ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، تخصص قانون اعمال ، كلية الحقوق جامعة الجزائر - 01-،سنة 2011/2010.

04- زيري زهية ،الطرق البديلة لحل النزاعات طبقا لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون المنازعات الإدارية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015.

05- فوزي المجدوب ، سلطات الضبط في المجال الاقتصادي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة بوبكر تلمسان ،2020.

رابعا :مذكرات الماستر

01-بوخروبة نهاد و لعفيفي منى ،الاطار المؤسساتي لممارسة النشاطات المنجمية حسب القانون 01-05 ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة 2015/2014.

02- مقراني مروة ، المركز القانوني لهيئات الضبط في القطاع المنجمي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الطاقة و المناجم ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل، 2023/2022.

خامسا : المقالات العلمية

01- بو الخضرة نورة، الطابع التجاري لوكالتي المروقات و وكالتي المناجم الية جديدة للضبط الاقتصادي ،مجلة المنار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية العدد الثاني ، 2017.

02- مدوح احمد نجيمي عبد الرحمان ،نجيمي نعاس –المرزية الإدارية و علاقتها بالإدارة العامة –،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية –العدد 24.

ثانيا :المراجع و المصادر باللغة الفرنسية

01-zouaimia Rachid –Les agences de regulation dans le secteur des hydrocarbures ou les mutation institutionnelle en matiere de regulation economique N 39 2010

.

الفهرس العام

الفهرس العام

فهرس	الصفحة
الإهداء	-
الشكر والتقدير	-
مقدمة	1
الفصل الأول: الهيئات المكلفة بضبط قطاع المناجم	
المبحث الأول: الوكالتان المنجميتان لضبط قطاع المناجم	08
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للوكالتين المنجميتين	08
أولا: الصفة الإدارية للوكالتين	09
ثانيا: الصفة التجارية للوكالتين	09
ثالثا: من حيث طبيعة المنازعات	10
المطلب الثاني التنظيم الهيكلي للوكالتين	11
الفرع الأول: اللجنة المديرة	13
الفرع الثاني: محافظ الحسابات	14
الفرع ثالث: استقلالية الوكالتين المنجميتين	15
الفرع الرابع: علاقة مجلس المنافسة بسلطات الضبط في قطاع المناجم	17
المبحث الثاني: الإدارة العامة لهيئات الضبط في قطاع المناجم	17
المطلب الأول: الوزارة المكلفة بالمناجم	17
الفرع الأول: الوزير المكلف بالمناجم	18
أولا: صلاحية الرقابة لوزير المناجم	19
ثانيا: صلاحية التنظيم والتشريع الممنوحة لوزير المناجم	19
ثالثا: صلاحية حل المنازعات المتعلقة بالقطاع المنجمي	19
الفرع الثاني: الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم	20
أولا: الأمانة العامة	20
ثانيا: الديوان	20
ثالثا: المفتشية العامة	21

رابعا: المديريات للفرعية	24
المطلب الثاني: الإدارة المكلفة بالمناجم على المستوى المحلي	24
الفرع الأول: الإدارة المكلفة بالمناجم على المستوى المحلي	24
الفرع الثاني: المديرية الولائية للصناعة والمناجم	26
الفرع الثالث: مهندسو الرقابة في قطاع المناجم	29
أولا: مهندسو الرقابة في قطاع المناجم في ظل قانون 01-10	29
ثانيا: مهندسو الرقابة في قطاع المناجم في ظل قانون 14-05	30
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: الجانب الإجرائي لضبط قطاع المناجم	
المبحث الأول: صلاحية الوكالتين المنجميتين	35
المطلب الأول: صلاحية المصلحة الجيولوجية للجزائر	35
الفرع الأول: سلطة التنظيم	35
الفرع الثاني: سلطة الرقابة	36
الفرع الثالث: سلطة إصدار الرخص	36
المطلب الثاني: صلاحيات الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية	38
الفرع الأول: سلطة التنظيم الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية	38
الفرع الثاني: سلطة الرقابة الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية	38
الفرع الثالث: سلطة القمع الممنوحة للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية	40
الفرع الرابع: الاختصاص التنازعي للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية	42
المطلب الثالث: طبيعة أعمال الوكالتين المنجميتين	43
الفرع الأول: طبيعة العقود المنجزة بين الوكالتين والغير	43
الفرع الثاني: طبيعة القرارات المبرمة بين الوكالتين والغير	44
المبحث الثاني: المنازعات المتعلقة بالوكالتين	46
المطلب الأول: المنازعات بين الوكالتين وعمالها	46
المطلب الثاني: المنازعات بين إحدى الوكالتين مع أحد أشخاص القانون العام و الخاص	46

الفرع الأول: منازعات متعلقة بمنازعات الوكالتين المنجميتين وأشخاص القانون العام	46
الفرع الثاني: منازعات الوكالتين المنجميتين مع أشخاص القانون الخاص	47
المطلب الثالث: آليات حل المنازاعات	47
خلاصة الفصل	50
الخاتمة	52
الملخص	56
قائمة المصادر والمراجع	58
الفهرس العام	